

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٥١

الخميس، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة يول	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

## جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الـ٧ ممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2021/1090)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-23514 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

### إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦  
موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة  
لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا  
(S/2021/1090)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي  
المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.  
وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد إميليو خوسيه أرتشيبلا،  
المستشار الرئاسي لشؤون تحقيق الاستقرار والإدماج في كولومبيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى  
المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: السيد كارلوس  
رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة  
للتحقق في كولومبيا؛ والسيدة لوس مارينا هيرالدو، المقاتلة السابقة في  
القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، الموقعة على  
الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، والرائدة في  
مبادرات إعادة الإدماج.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.  
وأوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/1090، التي  
تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وإذ أشير إلى أحدث مذكرة لرئيس مجلس الأمن بشأن أساليب  
عمل المجلس (S/2017/507)، أود أن أحث جميع المشاركين  
الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في مدة  
خمس دقائق أو أقل. كما أن المذكرة ٥٠٧ تشجع مقدمي الإحاطات  
على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ومن هذا المنطلق،

نحض مقدمي الإحاطات على أن يقصروا الإدلاء ببياناتهم على مدة  
تتراوح بين سبع وعشر دقائق. كما نشجع الجميع بقوة شدة على ارتداء  
قناع في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء إلقاء البيانات.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة،  
على إتاحة الفرصة لي لتقديم أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم  
المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2021/1090) وإبلاغ مجلس الأمن  
بالتطورات المهمة التي حدثت مؤخرا.

(تكلم بالإسبانية)

يشرفني مرة أخرى أن أكون في صحبة المستشار الرئاسي لتحقيق  
الاستقرار والإندماج في كولومبيا، السيد إميليو خوسيه أرتشيبلا، الذي  
أشكره على دعمه المستمر لعمل بعثة الأمم المتحدة. ويسرني أيضا أن  
تتضم لي السيدة لوس مارينا هيرالدو، وهي قائدة بارزة في عملية إعادة  
الإدماج، وقد فقدت زوجها للأسف - وهو أيضا مقاتل سابق - بسبب  
العنف في عام ٢٠١٩. وهي مثال جيد على إعادة الإدماج الاقتصادي  
والاجتماعي والسياسي، ووجودها في المجلس اليوم أمر بالغ الأهمية.

(تكلم بالإنكليزية)

كما أبرز تقرير الأمين العام (S/2021/1090)، فإن الذكرى  
السنوية الخامسة لتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام  
مستقر ودائم تتيح فرصة للاحتفال بإنجازاته والاعتراف بالتحديات  
المستمرة وإعادة الالتزام بتنفيذه الشامل. وقد أكدت زيارة الأمين العام  
من جديد التزام الأمم المتحدة بنجاح عملية السلام، التي من الواضح  
أن دعم المجلس لها أمر أساسي.

ومن المهم أن نمضى قدما بهذا الزخم في مستهل سنة حاسمة  
تحمل فرصا جديدة لتعزيز السلام. ففي آذار/مارس، سيدلي الكولومبيون  
بأصواتهم لانتخاب الكونغرس الذي سيضم للمرة الأولى ممثلين من  
الدائرة الانتخابية الانتقالية الـ ١٦ الخاصة للسلام. ويتنافس أكثر من  
٤٠٠ مرشح على إسماع أصوات سكان المناطق المتضررة تاريخيا

نشطين في الديمقراطية الكولومبية. وستكون انتخابات الكونغرس المقبلة فرصة أخرى. وأدعو السلطات إلى ضمان حقوقهم السياسية وحمايتهم، لا سيما في ضوء استمرار انعدام الأمن والوصم.

وخلال السنوات الخمس الماضية، أحرزت عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لأكثر من ١٣ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين المعتمدين تقدماً أيضاً من خلال عدد لا يحصى من المبادرات. وتؤدي الكيانات الحكومية، بدعم من القطاع الخاص والمجتمع الدولي، دوراً رئيسياً من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية للمبادرات الإنتاجية. وبالنسبة للمقاتلين السابقين الذين استقروا في مناطق إعادة الإدماج الأصلية والجديدة، يلزم التعجيل بالحصول على الأراضي والسكن حتى تؤدي جهودهم ثمارها، بما في ذلك عملهم المشترك مع المجتمعات المضيفة وهو أمر مهم جداً لتحقيق المصالحة الطويلة الأجل.

ويجب أن نظل يقظين وأن نركز على التهديدات التي لا تزال تواجه المقاتلين السابقين. وبينما أنه بانخفاض عدد جرائم القتل مقارنة بالسنة السابقة، فإن كل حالة وفاة هي ضربة للسلام، وينبغي بذل كل جهد ممكن لحماية كل مقاتل سابق. وهذا يعني تعزيز أمنهم الفردي ويعني، بمعنى أوسع، تأمين المناطق المتضررة من النزاع حيث تواصل الجهات الفاعلة المسلحة غير المشروعة الاستفادة من الوجود المحدود للدولة في أجزاء من البلاد. ويوضح ذلك النقل الأخير للمنطقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في لا مكارينا نتيجة للأعمال المؤسفة التي تقوم بها جهات فاعلة مسلحة غير مشروعة. وتستهدف جهات فاعلة مسلحة غير مشروعة المبادرات التي يضطلع بها المقاتلون السابقون والمجتمعات المضيفة، حيث ترى تلك الجهات في تنفيذ الاتفاق تهديداً لمصالحها غير المشروعة.

ويجب أن يكون الهدف هو الحيلولة دون اضطراب أي شخص للانتقال إلى مكان آخر بسبب العنف. ومع ذلك، فإن الجهود المشتركة من قبل الحكومة والمقاتلين السابقين والسلطات المحلية وكيانات الدولة والمجتمع الدولي كانت أساسية في السماح للمقاتلين السابقين من لا مكارينا بالانتقال في نهاية المطاف دون عواقب أشد. وستظل هذه

من الفقر والنزاع. ويُعترف بهم جميعاً بوصفهم ضحايا للنزاع، ونصفهم من النساء، وكثير منهم من السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي. وهذه فرصة تاريخية، متوخاة في الاتفاق، يجب حمايتها من أجل توسيع نطاق الديمقراطية في كولومبيا.

وبينما تمضي الأحزاب والمنظمات السياسية قدماً في حملاتها، تتخذ السلطات خطوات لضمان إجراء انتخابات سلمية وتشاركية. ففي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أعلنت الحكومة استراتيجياتها الرامية إلى ضمان أمن أكثر من ٢ ٨٠٠ مرشح يخوضون الانتخابات عموماً، فضلاً عن تهيئة الظروف العامة التي تمكن الكولومبيين من المشاركة في الانتخابات. ومن الأهمية بمكان تعزيز تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالضمانات الأمنية، ولا سيما في المناطق التي أعطيت الأولوية في التنفيذ والتي لا تزال، للأسف، تشهد أعمال عنف. فعلى سبيل المثال، ينبغي وضع النظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي موضع التنفيذ من أجل حماية الأحزاب والحركات من مختلف الأطياف. وضمان الأمن والحماية لجميع المرشحين أمر أساسي، لا سيما بالنسبة للمرشحين في الدوائر الانتخابية الخاصة التي ذكرتها سابقاً. ونحن على ثقة بأن جميع الأطراف السياسية الفاعلة ستقوم بإدارة حملاتها في بيئة من الاحترام. وأعتزم هذه الفرصة لأدعوها مرة أخرى إلى تنفيذ مبادرات تشجع اللاعنّف وعدم الوصم في العملية الانتخابية.

ويسرني أن أبلغكم بأن المجلس الوطني للسلام، الذي يتألف من المؤسسات الحكومية والعامة، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني، قد أطلق مؤخراً السياسة التي تشدّد الحاجة إليها بشأن المصالحة والتعايش وعدم الوصم، المنصوص عليها في الاتفاق. وإنني على ثقة بأن تلك السياسة، التي يمكن أن تسهم في عدم التكرار وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، ستُنفذ بسرعة.

إن إعادة الإدماج السياسي هي جوهر عملية السلام. وكناخيبين أو أعضاء في الأحزاب أو شاغلي مناصب محلية أو أعضاء في الكونغرس، أصبح الرجال والنساء الذين ألقوا أسلحتهم الآن مشاركين

لا معنى له. ولهذه الدعوة أهمية خاصة في عام يواجه فيه البلد التحدي المتمثل في إجراء انتخابات سلمية وتشاركية. ويجب التأكيد بوضوح شديد على أن روح اتفاق السلام النهائي هي بالتحديد أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للعنف في كولومبيا اليوم ولا يوجد أي بديل للحوار في حل النزاعات.

(تكلم بالإنكليزية)

والواقع أن عام ٢٠٢٢ سيكون أيضا عاما حاسما بالنسبة لنظام العدالة الانتقالية الناشئ عن اتفاق السلام. وتواصل "وحدة البحث عن الأشخاص الذين يُعتبرون في عداد المفقودين" المهمة الشاقة المتمثلة في العثور على آلاف الأشخاص المختفين أثناء النزاع، ويرجع الفضل في ذلك بشكل أساسي إلى المعلومات التي قدمتها الجهات الفاعلة التي شاركت في النزاع. وتستعد لجنة الحقيقة لتقديم تقريرها النهائي، الذي يمكن للمجتمع الكولومبي أن يستخدمه للتفكير الجماعي في ماضيه وتجنب الأجيال المقبلة العنف.

وفي المقابل، فإن عمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام يتقدم بغية ضمان احترام حقوق الضحايا من خلال إسهامات المشاركين في النزاع. ومن المتوقع أن يصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام حكمه الأول في وقت لاحق من هذا العام. ومع اقتراب تلك اللحظة، تواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا التحضير للتحقق من الأحكام التصالحية، تمشيا مع الولاية التي عهد بها مجلس الأمن. وأشكر الولاية القضائية الخاصة للسلام والحكومة على تعاونهما البناء في التحضير للتنفيذ الناجح لهذا الجزء الرئيسي من العملية. ولا يزال دعم مجلس الأمن لنظام العدالة الانتقالية مهما كما كان دائما.

وكما أشار الأمين العام خلال زيارته، بعد خمس سنوات على تنفيذه، فإن اتفاق السلام يتعمق أكثر فأكثر. وستكون الفترة المقبلة حاسمة بالنسبة للأطراف والمجتمع الكولومبي لمضاعفة جهودهم ومواصلة اتباع خارطة الطريق هذه لتضميد الجراح التي خلفها الصراع والتغلب على أسبابه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته الإعلامية.

الجهود ضرورية لضمان أن يواصلوا إعادة إدماجهم بكرامة في المنطقة الجديدة. وإنني على ثقة بأن هذا التعاون سيؤدي أيضا إلى إحراز تقدم في عملية نقل مناطق أخرى لإعادة الإدماج تواجه مخاطر مماثلة وبأن السلطات ستضمن الأمن للمجتمعات المحلية التي تُترك خلف الركب.

كما أدعو إلى تقديم دعم أكبر للناجين من أفراد أسر مئات المقاتلين السابقين الذين قتلوا. وقد أعرب الأمين العام، خلال زيارته لكولومبيا، عن تعازيه للسيدة لوس مارينا هيرالدو التي تعمل، من خلال مؤسستها سين أولفيدو، من أجل حقوق أزواج وأبناء وبنات الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذين قتلوا أثناء عملية إعادة إدماجهم.

(تكلم بالإسبانية)

ولا تزال آثار أعمال الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية ملموسة في مختلف المجالات، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية لتنفيذ اتفاق السلام. ففي الآونة الأخيرة، أدت الإجراءات التي اتخذها جيش التحرير الوطني والجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى تدهور كبير في الحالة الأمنية في مقاطعة أروكا، مما أثر على المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين المقيمين في المنطقة. وهذا مثال آخر على الحاجة الملحة إلى تعزيز الوجود الشامل للدولة، على غرار مثال لا مكارينا. وبالمثل، فإن الموافقة على السياسة التي طال انتظارها لتفكيك الجماعات غير المشروعة وتنفيذها أمران أساسيان. وما بين أمس واليوم، أُبلغ عن حادثتي عنف جديدتين، وهما انفجار سيارة مفخخة في أروكا وهجوم على دورية عسكرية في أنتيوكيا.

وإنني أدين مرة أخرى أعمال الجهات الفاعلة المسلحة غير المشروعة ضد المجتمعات المحلية والمؤسسات المدنية وقوات الأمن وأكرر دعوتي لها بأن تحترم المبادئ الإنسانية. وينبغي أن تكون أعمال مثل قتل براينر كوكونيامي مؤخرا، وهو قاصر من السكان الأصليين كان من المدافعين عن البيئة وعضوا في حرس السكان الأصليين في كاوكا، دافعا لاتخاذ إجراءات جماعية لوقف العنف الذي

أعطي الكلمة الآن للسيدة خيرالدو.

كلمة "الأسرة" ذكرت أكثر من ٩٢ مرة. وهذا ليس من قبيل الصدفة. بل على العكس من ذلك، تتفق الدولة الكولومبية ونحن، المقاتلين السابقين، على أن لدينا مصلحة مشتركة في الاعتراف المتبادل دون أي تمييز وفي ضمان سيادة حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف كأساس لتحقيق الوثام للأفراد والأسر. إن حلم تكوين أسرة مكونة من آباء وأمهات وأطفال لم يقاتلوا هو بالضبط ما دفعنا إلى التخلي عن الكفاح المسلح إلى الأبد.

عندما ذهبنا إلى الحرب، حملنا على ظهورنا الأمتعة الميدانية مليئة بمعارضة عدم المساواة التي كانت موجودة في كل مكان في كولومبيا. واليوم، ونحن ننسج ثوب السلام، نحمل على ظهورنا المسؤولية التاريخية عن تحقيق المصالحة والتعايش والتسامح، على الرغم من أننا الآن نتحمل بشكل مباشر عدم المساواة الذي كنا نؤكد عليه دائما والذي قادنا إلى المواجهة في المقام الأول. والتزامنا ببناء سلام دائم وبتعويض ضحايا الصراع يعني أنه في كل يوم نعيشه في المجتمع وفي كل خطوة نتخذها في تنفيذ اتفاق السلام يجب ألا ننسى أو نخفي كل من ألحقنا بهم الأذى في الحرب، وهو ما سنأسف له بشدة حتى نهاية أيامنا. ولذلك، فإننا ملتزمون الآن مدى الحياة بضمن ألا يعود العنف الذي جعلنا نعاني أبدا بيننا.

إن تنفيذ ما اتفق عليه يتطلب التزاما لا يمكن تدميره من جانبنا جميعا، لأنه يجب ضمان المساواة وحماية التعددية دون أي تمييز من أجل ضمان اتخاذ تدابير إيجابية وفعالة لصالح الفئات المهمشة أو التي تتعرض للتمييز، مع التركيز على الجوانب الإقليمية والتمايزية والجنسانية. والواقع أن الوصم والاستقطاب والتمييز الاجتماعي هو ما منعنا من بلوغ أهداف سيادة القانون الاجتماعي، ومن حصول أطفالنا وشبابنا على الخدمات العامة بشكل فعال، مثل التعليم العالي، ونظم الرعاية الصحية، ونظم الضمان الاجتماعي الشامل، بما في ذلك النظام المالي وسوق العمل، على الرغم من أن المساواة والتسامح والمصالحة قد كرست كمبادئ أساسية في إطار هذا الاتفاق العظيم.

ولكن الواقع القاسي يبين بشكل قاطع أن هناك رفضا عاما، و فراغا موجها ليس نحونا فحسب، بل أيضا تجاه أطفالنا - أطفال

**السيدة خيرالدو (تكلت بالإسبانية):** أبعث بتحيات إلى أعضاء مجلس الأمن وممثلي البلدان الذين هم معنا في هذه الجلسة وجميع الحاضرين الآخرين، وتحيات مفعمة بالأمل وأحلام السلام للشعب الكولومبي على وجه الخصوص. وأشكر جميع الأعضاء على السماح لي بحضور هذه الجلسة.

ومن خلال صوتي، أود أن يسمع أعضاء المجلس أصوات الموقعين على الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم وأسرهم، الذين يستيقظون يوما بعد يوم وهم يتطلعون إلى الشمس بصلاة من أجل السلام، التماسا للقوة والتشجيع على مواصلة الكفاح الشاق من أجل بناء السلام، على الرغم من المحن التي نواجهها يوميا.

جئت نيابة عن كاميليا ودانييلا وإسبيرانزا وروزا وجميع النساء اللواتي ترملن بفقدان أزواجهن وشركائهن، الذين كانوا قادة اجتماعيين، أو مقاتلين سابقين قتلوا، أو موقعين على اتفاق السلام أو أدرجوا فيه. كما أتيت اليوم نيابة عن أبناء وبنات السلام. وأشير إلى الفتيات والفتيان الذين ولدوا في إطار الحوار، وكذلك إلى أولئك الذين ولدوا في خضم المواجهة والذين أصبحوا الآن، أخيرا، جزءا من الأسرة. لكنني أتيت بشكل خاص نيابة عن أطفال السلام الذين فقدوا والديهم لأنهم كانوا قادة اجتماعيين أو موقعين على الاتفاق؛ نيابة عن ضحايا هذا الصراع المسلح، الذي نريد أن نضع له حدا ولكننا لم نتمكن من إنهائه؛ أولئك الذين فروا في رعب من مشاهد المواجهة المسلحة، كما يحدث الآن في أروكا وفي سافانا ياري؛ أولئك الذين يواصلون مغادرة منازلهم لحماية حياتهم؛ أولئك الذين لا مخرج لديهم، في مواجهة ويلات الحرب والخراب الاقتصادي، سوى المعاناة من تجاوزات نظام إقصائي؛ وهؤلاء المقاتلون السابقون الذين كانوا يظنون أن عملية السلام من شأنها أن تُخرج كولومبيا من الحرب، فأصبحوا هم الآن ضحايا حرب إلى الأبد؛ وهؤلاء المزارعون والقادة الاجتماعيين الذين يموتون دون أن يكونوا جزءا من الحرب. أنا أقاتل بلا كلل من أجلهم. وهم سبب وجودي هنا.

وعندما نستعرض الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم، نكتشف في تلك الوثيقة التي تقع في ٣١٠ صفحات أن

ولهذا السبب، يجب أن تكون الأسرة جزءا شاملا من مفهوم الأمن ولا يمكن أن تظل حبرا على ورق مكتوبة ٩٢ مرة في الاتفاق، ولا يمكن أن يستمر اعتبار النساء والفتيات والفتيان والقادة الذين يُقتلون أو يعانون لهذا السبب مجرد أرقام من قبل تكنوقراطية تعتقد أن قتل القادة الاجتماعيين وتأثيره على الأسر ليس سوى تكلفة اتفاق حاولوا تمزيقه من خلال العنف الذي لا يزال مستمرا في الأقاليم.

إن السلام الذي نسعى إليه والذي نريده جميعا هو في أيدينا، لأنه، كما كان يقول زوجي، يولد السلام في نفوسنا.

لقد عانيت من الحرب. فقد نشأت في بيئة يسودها الأمل والحب. لقد وقعنا اتفاق السلام في عام ٢٠١٧ في منطقة ماريانا بايز الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، مما دفعنا إلى الحلم بأن تصبح كولومبيا إقليما خاليا من الحرب. وقد ذهبت إلى هناك ممسكة بيد شريكي وزوجي العزيز ألكسندر بارا. لقد وقعنا على التزامنا بالسلام كزوجين محبين. التقت أعيننا هناك لقاء طويلا يحمل العاطفة والحنان وأحلام السلام، بعيدا عن القلق من المواجهة. وكنا نأمل أن يمنحنا السلام إمكانية لم شمل أسرنا وأطفالنا - إمكانية محبة بعضنا البعض والتعبير عن أفكارنا ومعتقداتنا وترجمتها إلى واقع، بعيدا عن معاناة القتال والتفجيرات والكراهية والاضطهاد. ولكن للأسف، طالته الحرب، ولهذا السبب جئت إلى المجلس اليوم.

وأخيرا، إن اليوم يوم هام، وأود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة للتحقق على عملها. فقد اضطلعت بدور رئيسي في ضمان تنفيذ الاتفاق. وأشكر كذلك البلدان الضامنة والرئاسة النرويجية على هذه الدعوة. وأغتتم هذه الفرصة لأطلب من المجتمع الدولي، من أعماق قلوبنا، ألا يتخلى عنا.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيدة هيرالدو على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته، وعلى

السلام - الذين ليسوا مسؤولين عما حدث أثناء الصراع، وحتى أقل من ذلك تجاه أطفال القادة الاجتماعيين الذين اغتيلوا أثناء تنفيذ الاتفاق.

ولهذا السبب أدعو الأمة الكولومبية إلى أن تضمن ألا تتسى النقابات ورابطات القطاع الخاص، ونظم الضمان الاجتماعي الشامل، والنظام المالي، وقطاع التعليم، والقضاة المدنيون والعماليون والأسريون، أن النظام الانتقالي الذي سيقودنا إلى السلام مع الشرعية يتطلب منا جميعا التزاما هائلا بكفالة حصول أرامنا وأطفالنا من المقاتلين السابقين الذين قتلوا على معاملة متباينة وإن كانت متساوية، حتى يتسنى لهم الحصول على بعض الضمانات الدنيا، مثل الحصول على التعليم العالي، ونظم الرعاية الصحية الفعالة، وسوق العمل، والنظام المالي، ونظم وحقوق الضمان الاجتماعي الشامل، مثل الحق في معاش الوريثة أو الدخل الأساسي، حتى في الحالات التي لا تصل فيها الوحدات الأسرية أو الزيجات الفعلية للمقاتلين السابقين إلى عتبة سنتين من المعاشرة، بسبب الوفاة المبكرة والعنف للأب أو الأم.

وأدعو حكومة كولومبيا أيضا إلى ألا تتسى أن كلمة "الأسرة"، التي تكررت ٩٢ مرة في الاتفاق، تعني أنها مركز لا المجتمع فحسب، بل أيضا لنا جميعا، نحن الذين ألقينا أسلحتنا لإقامة الديمقراطية بأمانة. وكلمة "الأمن"، التي ورد ذكرها في الاتفاق، لا تشير إلى الوسائل والآليات القادرة على تبيد المخاطر التي نواجهها فحسب، بل يجب أيضا، وفقا لما اتفق عليه، أن تعتبر قيمة ديمقراطية ومن منظور الإنسانية، التي ينبغي أن تلهم عمل الدولة.

واليوم، نذكر بأن الاتفاق يتألف من سلسلة من الاتفاقات، التي تشكل مع ذلك كلا شاملا، ينبغي أن يحول فيها التركيز الإقليمي المطبق دون معاناتنا من التشريد في المناطق والأقاليم فرارا من حالات الاختفاء القسري والقتل والتهديد وانعدام الفرص.

والأرامل والأطفال اليتامى في فترة ما بعد الاتفاق هم مجموعة سكانية خاصة يجب أن توضع لها على وجه السرعة خطة قوية ذات تركيز متباين وجنساني لمنعهم من الوقوع في فخ الفقر، حتى لا يتم أبدا تجسيدهم أو أن يكونوا ضحايا لأي صورة نمطية للعنف أو التمييز بين الجنسين.

الاتجاه التنازلي إيجابي، فإننا نتفق جميعاً حول هذه الطاولة على أن عملية قتل واحدة من هذا القبيل أمر غير مقبول. ونعرب عن القلق إزاء تزايد التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة غير القانونية، والتي أدت إلى إعادة توطين المقاتلين السابقين وأسره من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار عمليات القتل والتهديدات التي تستهدف القادة الاجتماعيين وفي مجال البيئة والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات النسائية وأولئك الذين ينتمون إلى مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا الأسبوع فقط، أصابتنا الصدمة والحزن بأن ورد إلى علمنا الأنباء المأساوية عن مقتل ناشط بيئي من السكان الأصليين لا يبلغ من العمر سوى ١٤ عاماً.

ونحث الحكومة الكولومبية على مواصلة تكثيف جهودها لزيادة الحماية والأمن وتحسين وجود الدولة في المناطق المتأثرة بالنزاعات، والنهوض بالمؤسسات التي يمكنها إجراء تحقيق مع الجهات الفاعلة الإجرامية المسؤولة عن ذلك العنف ومقاضاتها. كما نكرر التأكيد على ضرورة أن تتخذ جميع المؤسسات إجراءات بناء على التحذيرات المبكرة الصادرة عن مكتب أمين المظالم.

وإذ نتطلع إلى إجراء الانتخابات، فإننا ندعو جميع الأطراف السياسية المعنية إلى اتخاذ خطوات لضمان أن تكون الانتخابات سلمية وشاملة للجميع. ونأمل على وجه الخصوص أن توفر مقاعد الكونغرس البالغ عددها ١٦ مقعداً المخصصة للضحايا على توفير فرصة جديدة لزيادة تمثيلهم في العمليات التشريعية وإحلال السلام.

وقد أظهرت أطراف الاتفاق ما يمكن تحقيقه في غضون خمس سنوات من خلال الحوار البناء والتعاون. ولا يمكننا أن نعتبر المكاسب التي تحققت حتى الآن أمراً مسلماً به. يجب أن نحميها ونستفيد منها.

وتنظر المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بالعمل مع الحكومة الكولومبية والشركاء والجهات المعنية الأخرى في عملهم من أجل ضمان تحقيق سلام دائم.

عمله وعمل فريقه، كما هو الحال دائماً. والشكر موصول للوس مارينا هيرالدو على مشاركتها وجهة نظرها الشخصية الهامة مع المجلس بصفتها مقاتلة سابقة، وهي الآن مشاركة نشطة في عملية إعادة الإدماج. كما أرحب بالمستشار الرئاسي أرثشيليا، الذي أشكره على انضمامه إلينا اليوم وعلى جهوده الدؤوبة من أجل السلام في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

على نحو ما يشير تقرير الأمين العام الأخير (S/2021/1090)، كانت الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق السلام، في تشرين الثاني/نوفمبر، فرصة هامة لجميع الجهات المعنية في عملية السلام في كولومبيا للتفكير في التقدم التاريخي الذي تحقق حتى الآن وتقييم التحديات المتبقية.

وتفخر المملكة المتحدة بأن قمنا بدورنا في إحياء الذكرى، حيث انضم وزيرنا لشؤون الأمريكتين إلى المناسبات التي أقيمت في أنتيوكيا، إلى جانب الأمين العام والرئيس دوكي. وبعد تلك الاحتفالات، نتطلع الآن إلى فترة الخمس سنوات المقبلة من التنفيذ. ومن المهم الحفاظ على الزخم نحو تحقيق الوعد الكامل الوارد في الاتفاق وضمان تنفيذه المستمر والشامل، بما في ذلك خلال فترة الانتخابات المقبلة.

لا يزال نظام العدالة الانتقالية يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتلك العملية، وسيكون عام ٢٠٢٢ عاماً حاسماً بالنسبة لعناصرها الثلاثة للوفاء بولياتها. ونؤكد من جديد دعمنا المستمر لعملها الهام. ونتطلع إلى رؤية التقرير النهائي للجنة إيضاح الحقيقة، وأن يصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أول أحكامه. ستكون تلك الإنجازات معلماً هاماً في عملية المصالحة في كولومبيا وكفالة العدالة للضحايا.

ونرحب بالتحضيرات التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا استعداداً لتولي ولايتها للتحقق من تنفيذ الأحكام الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

ويشير تقرير الأمين العام إلى انخفاض عدد عمليات قتل المقاتلين السابقين في الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١. وفي حين أن هذا

وإذ ندرك مدى تعقيد العملية، فإننا نرحب بدعم الحكومة لتلك الدوائر الجديدة. ونشجع الحكومة وجميع الجهات المعنية على تكثيف جهودها لضمان حسن سير الانتخابات وسلامة جميع المشاركين. ونوصي الحكومة كذلك بعقد الآلية الرفيعة المستوى لتحقيق تلك الغاية. ثالثاً، لا نزال نشعر بالقلق إزاء المستويات غير المقبولة من انعدام الأمن في مناطق كثيرة جداً من كولومبيا. ولا يمكن السماح للتهديدات والتخويف من جانب المستفيدين من انعدام الأمن والأزمة بتقويض الديمقراطية وتهديد بناء السلام الطويل الأمد الذي تحقق بشق الأنفس. وندين بأشد العبارات الهجمات الأخيرة التي شنتها جماعات مسلحة غير قانونية على قوات الأمن الكولومبية.

وندين إدانة قاطعة قتل ١٠ مقاتلين سابقين آخرين، بمن فيهم القائدة ماريا مونيوس التي تنتمي للشعوب الأصلية، التي سبق أن عانت من مقتل زوجها في حزيران/يونيه الماضي، وقتل ٣٤ مدافعا آخر عن حقوق الإنسان.

إن القتل الصادم يوم الجمعة الماضي لناشط بيئي مراهق من السكان الأصليين، برينر ديفيد كوكونام، وهو صبي يبلغ من العمر ١٤ عاماً، هو في الحقيقة مهزلة. فاستمرار استهداف وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين أمر غير مقبول ببساطة. ويجب التصدي لتلك الوحشية ووضع حد للإفلات من العقاب.

قد تبدو هذه عبارة نمطية مكررة إذا قلنا إن التنفيذ الشامل لاتفاق السلام لن يوفر جميع الحلول اللازمة لإنهاء انعدام الأمن. ولكن التنفيذ يمكن فعلاً أن يسمح بالتصدي للعديد من التحديات التي تُسهم في ذلك. ويمكن أن يكون الاتفاق بمثابة خارطة طريق لمعالجة العديد من المسائل المعقدة التي تثير القلق وأن يكفل وجود الدولة في المناطق المهملة تاريخياً. وهو يوفر، قبل كل شيء، حيزاً تمس الحاجة إليه لمواصلة الحوار، وهو أمر أساسي لضمان مستقبل مستدام وسلمي لجميع الكولومبيين.

في الختام، أذكر بكلمات الأمين العام عقب زيارته الأخيرة: على المجتمع الدولي التزام أخلاقي بضمان نجاح عملية السلام الملهمة

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب الحار بالمستشار الرئاسي أرتشيليا في المجلس. إنه لأمر جيد أن ينضم إلينا هنا اليوم؛ ونرحب به أيما ترحيب. وأجدد الإعراب عن تقديري أيضاً للممثل الخاص رويس ماسيو وفريقه. وبالإضافة إلى ذلك، لن تنسى الكلمات القوية التي قالتها لنا اليوم السيدة هيرالدو، وردا على النقطة الأخيرة التي أثارته، فلن تنسى هي أيضاً، وأشكرها شكراً جزيلاً.

كما أود أن أهنئ أطراف الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لوقوفها معا في تشرين الثاني/نوفمبر لإحياء ذكرى السلام والنتائج المثيرة للإعجاب التي تحققت خلال خمس سنوات من الجهود المجتمعية. وفي المقام الأول، أود أن أهنئ الشعب الكولومبي على التزامه المستمر بالسلام والعدالة والمصالحة.

سأركز اليوم في مداخلتني على ثلاثة جوانب هامة ومترابطة من رحلة كولومبيا الجارية نحو السلام المستدام.

أولاً، سيشهد العام المقبل تقدماً هاماً في العدالة الانتقالية. نحن نقف إلى جانب المؤسسات خلال قيامها بتوطيد عملها في مجالات الحقيقة والعدالة والمصالحة بطريقة تتمحور حول الضحايا والناجين. وننوه، بصفة خاصة، بالجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ونتطلع إلى التقرير النهائي للجنة إيضاح الحقيقة والتعاضد وعدم التكرار. فالتعافي الناتج عن الحقيقة والمصالحة أمر أساسي لإرساء سلام شامل ومستقر ودائم لجميع الكولومبيين، وسوف يوفر الأساس لذلك.

ثانياً، قبل الانتخابات المقبلة والانتقال المرتقب، لا يمكننا أن نبالغ في التشديد على أهمية الإقرار بأن استمرار تنفيذ اتفاق السلام يمثل قيمة مشتركة محايدة وغير قابلة للتفاوض. ونحث على مواصلة تحديد أولويات التنفيذ الشامل لاتفاق السلام، بما في ذلك من خلال اعتماد تشريع عاجل لدعمه. ليس لدينا وقت نصيغه.

إن إنشاء الدوائر الانتخابية الانتقالية للسلام لحظة هامة، ونعتقد أنه تعبير قوي حقا عن تقرير المصير للضحايا والناجين. ويسرنا أن نشهد تقدم ٢٠٢ امرأة للترشح في تلك الدوائر. هذا أمر يبعث على التفاؤل.

ثالثاً، إن استمرار العنف في كولومبيا هو العقبة الرئيسية أمام إحلال السلام. وكما ذكر، فقد اغتيل عدة مئات من المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين منذ عام ٢٠١٦. وكل عملية من هذه الاغتيالات تُضعف تنفيذ اتفاق السلام. ولذلك، من المهم تعزيز وجود الدولة في المناطق النائية وترسيخ المؤسسات التي يمكنها التحقيق مع المجرمين ومقاضاتهم. وندعو السلطات إلى عقد اجتماعات اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية بوثيرة أكبر وتنفيذ سياسة تفكيك الجماعات المسلحة.

رابعاً، إن تحقيق السلام يتطلب، بطبيعة الحال، إتاحة فرص اجتماعية واقتصادية عادلة ومجدية للجميع. لقد أُحرز تقدم، وهو ما نرحب به. ويمكن القيام بالمزيد فيما يتعلق بالإصلاح الريفي والحصول على الأراضي والسكن. ومن المهم تخصيص ميزانيات كبيرة ومناسبة لهذه المجالات. وفصول الاتفاق التي تتناول قضايا الشمول والمرأة أساسية في هذا الصدد ويجب تنفيذها. وبصفة عامة، فإن المؤسسات التي ينص عليها الاتفاق قد بُنيت لإجراء حوار ويتعين عقد اجتماعاتها على نحو أكثر تواتراً.

إن اتفاق السلام يترسخ تدريجياً، ونريد أن يصبح لا رجعة فيه. ولهذا السبب، نعتقد أن تنفيذه الكامل أفضل ضمان لذلك.

السيدة الرئيسة، يمكنكم أن تعولوا على أن فرنسا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، سيواصلان تقديم الدعم الكامل لجميع من يعثون الجهود يومياً في كولومبيا من أجل تحقيق السلام.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على تقريره المستوفى (S/2021/1090). وأشكر أيضاً السيدة لوس مارينا هيرالدو على شهادتها المؤثرة. وأرحب بحضور السيد إميليو خوسيه أرتشيلا، المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوطيد.

بعد مضي خمس سنوات على توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، والذي وفر آفاقاً كبيرة للسلام ومنح كولومبيا

هذه. وبينما تنتقل كولومبيا الآن إلى المرحلة التالية من التنفيذ، تكرر أيرلندا تأكيد دعمها المستمر بوصفها شريكا في السلام.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضاً أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته. كما أود أن أشير إلى الشهادة المؤثرة للسيدة لوس مارينا هيرالدو وبحضور السيد أرتشيلا، المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوطيد.

قبل بضعة أسابيع، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة لإبرام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وهذا الاتفاق إنجاز تاريخي. إن كولومبيا قدوة للمجتمع الدولي. وبعد نصف قرن من النزاع المميت، سلم المقاتلون السابقون أسلحتهم وأصبحوا حزياً سياسياً. واليوم، يعمل ١٣ ألفاً من المقاتلين السابقين في بناء السلام على أساس يومي. ويمهد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ولجنة الحقيقة الطريق أمام المصالحة بين المجتمع بأكمله ويضعان الضحايا في صميم العملية.

وتتيح الذكرى السنوية الخامسة فرصة لتقييم تنفيذ الاتفاق وتبسيط الضوء على التقدم المحرز، وكذلك على التحديات التي لا تزال قائمة. وأود أن استعرض بعض الجوانب.

أولاً، إن الانتخابات على الأبواب ويقرب معها خطر زيادة حدة التوترات. ولذلك، من المهم أن تبذل السلطات كل ما في وسعها لضمان إجراء الانتخابات بطريقة آمنة وشاملة للجميع. ويشمل ذلك ضمان أمن مراكز الاقتراع والمرشحين، ولا سيما في الدوائر الانتخابية الخاصة بالسلام البالغ عددها ١٦ دائرة.

ثانياً، أغلق المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التحقيق الأولي بشأن كولومبيا، الذي كان قد بدأ في عام ٢٠٠٤، وهو أمر مشجع للغاية. ويلزم ذلك الأمر كولومبيا بمواصلة تحقيقاتها الخاصة، ونرحب بالتقدم المطرد الذي أحرزه النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار في هذا الصدد، ولا سيما في القضيتين ٠١ و ٠٣. ونشجع جميع الأطراف على المشاركة في عملية إثبات الحقيقة.

المتوطن بالفعل عاملا من عوامل الهشاشة. وتستهدف هذه الأعمال أساسا القادة السياسيين في صفوف المقاتلين السابقين، ولا سيما الأقليات والمنحدرين من أصل أفريقي. وفي الأيام الأخيرة، وردت تقارير عن مقتل ما يصل إلى ١٠٠ شخص من المدافعين عن حقوق الإنسان. ولذلك، من الضروري تعزيز أمن المقاتلين السابقين من أجل توطيد تنفيذ الاتفاق النهائي والحيلولة دون انعدام الأمن نتيجة للتشريد الجماعي للأشخاص الفارين من العنف.

وإذ نضع ذلك في الاعتبار، فإننا نؤيد الحوار المستمر بين الطرفين في إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج من أجل تسوية الجوانب العملية التي ستسمح بإعادة الإدماج الفعلي للمقاتلين السابقين، بما في ذلك الآلية القضائية لحل النزاعات على الأراضي وإصلاح الاتفاق وإصلاح الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في كولومبيا، فضلا عن إصلاحات عمليات إعادة الأراضي إلى مالكيها. وندعو المجموعتين المنشقتين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وقادتهما إلى إلقاء أسلحتهم والمشاركة بنشاط في عملية السلام.

ونعرب عن تقديرنا للنهج الجنساني المتبع في اتفاق السلام ونشجع جهود كولومبيا الرامية إلى توفير استجابات كافية للمشاكل المتصلة بتنفيذ الأحكام الجنسانية وزيادة مشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاق. ويجب أن نتخذ إجراءات عاجلة لوضع حد للعنف الجنسي والجنساني المرتكب ضد النساء والفتيات من قبل أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وقوات الأمن العام، ومعالجة استمرار ارتفاع معدل قتل الإناث. هذه الأعمال غير مقبولة، وندعو السلطات إلى اتخاذ إجراءات حازمة ضد مرتكبيها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم بلدي الكامل للجهود المبذولة حتى الآن لتنفيذ اتفاق السلام، وآمل أن يتضاعف الزخم الذي تولد خلال العملية نتيجة مشاركة جميع الأطراف وحسن نيتهم.

السيد كوستا فيلهو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالإعراب عن عميق تقديرنا للسيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل

دينامية سياسية واقتصادية أفضل، نلاحظ أن الحوار بين طرفي الاتفاق لا يزال النقطة المرجعية لتنفيذه على الرغم من التحديات المستمرة، التي تفاقمت آثارها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا.

ويمثل هذا العام نقطة تحول في تنفيذ هذا الاتفاق التاريخي لكولومبيا، حيث يشهد تنظيم جولة الانتخابات الثانية منذ التوقيع عليه، حيث ستُجرى الانتخابات التشريعية في آذار/مارس والانتخابات الرئاسية في أيار/مايو. ونلاحظ باهتمام إنشاء المؤسسات المنصوص عليها بموجب الاتفاق للسماح بإجراء هذه الانتخابات بصورة سليمة، بما في ذلك المحاكم الانتخابية الانتقالية المصممة لضمان شفافية العملية. ونشجع الإجراءات التي تُتخذ في الميدان لتعزيز مشاركة جميع السكان، بما في ذلك الأقليات العرقية، ولا سيما في المناطق التي استبعدت بسبب النزاع المسلح.

ونرحب بالنتائج المشجعة لنظام العدالة الانتقالية المبتكر الذي أنشأه الاتفاق. ويثبت هذا النظام أنه أساس واعد للمصالحة والسلام الدائمين. ويشكل الاتفاق الموقع مؤخرا بين الرئيس الكولومبي والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التزاما من قبل السلطات الوطنية بمواصلة تنفيذ هذا العنصر الهام من اتفاق السلام، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بعنصر الإصلاح الريفي الشامل، الذي يشكل إحدى الركائز الأساسية للاتفاق النهائي، يشيد وفد بلدي بالاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الدولة الكولومبية - أكثر من ٦ ٢. بليون دولار للبرامج الريفية لتنفيذ مشاريع عديدة تمثل ٥٨ في المائة من مجموع المخصصات في هذا القطاع. ونشجع الحكومة الكولومبية على المضي قدما في الإصلاحات المتوقعة، ولا سيما في مجال حياة الأراضي. فثمة دور رئيسي لهذه الإصلاحات في التعجيل بإعادة إدماج المقاتلين السابقين وضمان تحولهم اقتصاديا.

يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء تجدد أعمال العنف والجرائم التي لا تزال ترد عنها بلاغات في بعض الأماكن والتي تعوق التقدم في تنفيذ الاتفاق على حساب السكان في المناطق التي يشكل فيها العنف

هذه الصفحة حقا. وفي هذا الصدد، يسرنا أن كولومبيا أبدت استعدادها لتعزيز السياسات الاجتماعية في المناطق التي كانت مهمة سابقا، والتي تضررت بشدة جراء عقود من النزاع. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإن البرازيل على ثقة من أن كولومبيا تسير على الطريق الصحيح. ومن بين السنوات الخمس عشرة المتوخاة لتنفيذ الاتفاق بالكامل، لم يمض سوى خمس سنوات على توقيعه.

وقد أظهرت كولومبيا بالفعل، وبرهنت باستمرار، على إرادتها السياسية للنهوض بوجود الدولة وزيادته عند الحاجة. فعلى سبيل المثال، استثمرت ٢,٦ مليار دولار حتى الآن في الإصلاح الريفي واستبدال المحاصيل. وتترك البرازيل تماما المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية واللوجستية التي تواجه الحكومة الكولومبية من أجل الوصول إلى كامل أراضيها، حيث أننا نتشاطر العديد من التحديات نفسها في الوصول إلى السكان في جميع أنحاء أراضيها. ومع ذلك، فإن البرازيل على يقين من أن كولومبيا لديها المعرفة والوسائل والموارد اللازمة للتغلب على التحديات.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن كولومبيا والمحكمة الجنائية الدولية وقعتا اتفاق تعاون يحدد المسؤوليات المتبادلة المتصلة بالعدالة الانتقالية - وهو أول اتفاق من نوعه بين المحكمة ودولة طرف. وتثق البرازيل في الجهود الكولومبية الرامية إلى ضمان سلامة المقاتلين السابقين، وتعزيز سياساتها المتعلقة بالنساء والسكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي، وضمان حسن سير نظام العدالة الانتقالية، الذي نثق بأن الحكومة الكولومبية ستواصل التعاون معه تعاونًا كاملاً.

**السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بمشاركة السيد أرتشيليا، المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوطيد في كولومبيا، في جلسة مجلس الأمن اليوم. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته. ونقدر مشاركته ومساهمته في العملية الجارية في كولومبيا. وأشكر السيدة هيرالدو أيضا على بيانها.

هذه هي المرة الأولى التي نجتمع فيها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، حيث صادفت الذكرى السنوية الخامسة لإبرام الاتفاق النهائي

الخاص للأمين العام، على آخر المعلومات التي قدمها اليوم، وكذلك للسيدة هيرالدو، التي شاركتنا شهادة صادقة. وأرحب أيضا في المجلس بالسيد أرتشيليا، المستشار الرئاسي لشؤون تحقيق الاستقرار والتوطيد في كولومبيا.

إنه لشرف كبير أن آخذ الكلمة للتعليق على تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا. تشيد البرازيل، بوصفها بلدا مجاورا، بالشعب الكولومبي على العمل الرائع الذي يضطلع به في تضييد الجراح القديمة وترسيخ سبل السلام والازدهار لتوحيد البلد بأسره. إن السلام في كولومبيا إنجاز من إنجازات مجتمعتها. والقرار الكولومبي بإشراك الأمم المتحدة في رصد تنفيذ اتفاق السلام والشفافية التي يبديها البلد على طول الطريق دليل على التزام كولومبيا بتحقيق السلام. ومن جانب المجلس، فإن الالتزام الصارم بالولاية ضروري لتعزيز الثقة بين المجتمع الدولي والأطراف في كولومبيا.

يضطلع مجلس الأمن في الواقع بدور هام جدا في زيادة الثقة بأن تحقيق السلام ممكن وسينفذ على النحو الواجب. ونرى أن المجلس لا يمكن أن يغفل عن ذلك الجانب من مشاركته في الملف. وينبغي النظر إلى هذه الحالة النموذجية على أنها تزود المجلس بالأدوات والمبادئ التي قد يلجأ إليها في عمله في المستقبل. ومن بين الدروس المستفادة في كولومبيا أنه يمكن للمجلس أن يكون عاملا حافزا على جلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات، وأنه بدون مشاركة أطراف النزاع وملكيته على النحو الواجب، تقل فرص استمرار السلام - حتى مع الوجود العسكري على الأرض لسنوات.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام (S/2021/1090) وأكد عليه الممثل الخاص رويس ماسيو، وشهدت عليه السيدة هيرالدو شهادة بليغة، فإن السلام قد ترسخ بالفعل في كولومبيا. وفي الوقت الذي تقترب فيه من إجراء انتخابات رئاسية جديدة، فإن البرازيل على ثقة من أن الاتفاق قد نجح في ترسيخ الاستقرار المؤسسي، ومن ثم سيطل تنفيذه أولوية بالنسبة لقصر نارينيو الرئاسي خلال الإدارة المقبلة.

ويشدد التقرير كذلك على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في كولومبيا معالجة سليمة حتى يتمكن المجتمع الكولومبي من طي

الكولومبية - الجيش الشعبي، بشأن السيطرة على الأراضي والطرق الاستراتيجية للاتجار غير المشروع، لا تزال تشكل مصدر قلق. وقد أدت تلك المنازعات إلى تفاقم العنف، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع، وينبغي أن يتوقف هذا العنف تماما.

إن التهديدات والقتل وما يترتب على ذلك من تشريد أعضاء التعاونيات لها آثار مدمرة على مبادرات إعادة الإدماج. ومما يبعث على الاطمئنان أن السلطات الكولومبية تتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ ضمانات الأمن والإسكان والأراضي المنصوص عليها في الاتفاق.

وبالنسبة للهند، فكولومبيا شريك ثنائي مهم في أمريكا اللاتينية. وقد أسهمت زيارة نائبة رئيس كولومبيا ووزيرة خارجيتها، السيدة مارتا لوسيا راميريس، إلى الهند في تشرين الأول/أكتوبر، وسبقها زيارة وزيرة الدولة الهندية للشؤون الخارجية والثقافة، السيدة ميناكشي ليكهي، إلى كولومبيا في أيلول/سبتمبر، في تعزيز وتوسيع العلاقات الثنائية بين الهند وكولومبيا. وستواصل الهند، بوصفها صديقا وشريكا لكولومبيا منذ أمد بعيد، التضامن مع شعب كولومبيا وحكومتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه في حين أن عملية السلام في كولومبيا لا تزال مصدر إلهام، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى مواصلة النهوض بمسؤوليته المتمثلة في دعم حكومة كولومبيا وشعبها في مسيرتهما نحو توطيد السلام واستدامته.

**السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات بشأن التطورات الأخيرة في كولومبيا وما قدمه من توضيح إضافي لتقرير الأمين العام الأخير عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2021/1090) الذي يقدمه كل ٩٠ يوما. كما أشكر السيدة لوس مارينا خيرالدو، المقاتلة السابقة في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والرائدة في مبادرات إعادة الإدماج، على وجهات نظرها المفيدة بشأن الحالة في كولومبيا، والتي بلا شك ستثري مداولات المجلس. كما يسرني أن أرحب بمشاركة سعادة السيد إميليو خوسيه أرشيبلا، المستشار الرئاسي المعني بتحقيق الاستقرار والإدماج في جمهورية كولومبيا، في هذه الجلسة.

التاريخي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونشارك الآخرين في تهنئة شعب كولومبيا على الخطوات السريعة التي يواصلون قطعها على طريق السلام والتنمية منذ توقيع الاتفاق لإنهاء النزاع وإحلال سلام دائم.

إن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، لا سيما في الأشهر الثلاثة الماضية، يبعث على الاطمئنان. وفي الوقت الذي تتجه فيه كولومبيا إلى انتخابات الكونغرس في آذار/مارس، أتاح سن القانون المنشئ لـ ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة من أجل السلام فرصة هامة لمشاركة السكان المستبعدين تاريخيا في الانتخابات. ومما يثلج الصدر أيضا أن نرى عددا قياسيا من المرشحات بلغ ٢٠٢ مرشحة تقدمن بترشيحاتهن للانتخابات. ويسرنا رؤية أن التحالفات السياسية أدرجت تنفيذ اتفاق السلام ضمن أولوياتها السياسية وجدول أعمال برامجها. ومن المشجع أيضا أن نشهد نشاطا متجددا في الهيئة التشريعية، حيث يقدم أعضاء الائتلاف الحاكم والمعارضة مشاريع قوانين بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام.

وتعكس لوائح الاتهام الأولى الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، والإدانات الجديدة الصادرة عن وحدة التحقيقات الخاصة، وتدابير الحماية المستمرة التي اتخذتها الوحدة الوطنية للحماية، التقدم المحرز في مجال العدالة الانتقالية. وقد اعترف بذلك على النحو الواجب مع اختتام التحقيقات الأولية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن كولومبيا، التي كانت مستمرة منذ عام ٢٠٠٤. ويحدونا الأمل في أن تسمح هذه التطورات بزيادة الدعم لعملية السلام، بما في ذلك إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

وقد حافظ تنفيذ اتفاق السلام وعملية إعادة الإدماج على مسار إيجابي عام. ولهذا، نقدر حكومة كولومبيا على التزامها القوي بإعمال أحكام اتفاق السلام.

ومع ذلك، لا تزال هناك جوانب معينة من اتفاق السلام تواجه عقبات في التنفيذ. إن المنازعات بين الجماعات المسلحة غير القانونية، بما في ذلك مختلف الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية

وفي هذا الصدد، تحت غانا أولاً وقبل كل شيء على جعل أحكام الاتفاق المتعلقة بالشؤون الجنسانية أولوية. فيجب على أطراف الاتفاق النهائي العمل معاً لحماية مشاركة القيادات النسائية المنخرطة في عملية السلام وتعزيز دورها. وتعمل القيادات النسائية في كولومبيا على تيسير عملية إحلال السلام والتعاون فيها، وهي لا تشكل عبئاً على العملية.

ثانياً، يجب التعجيل بإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم جميع المنتمين للفئات الضعيفة المتضررة بشدة من النزاع المسلح.

ثالثاً، يجب أن يكون هناك تعاون واحترام كاملان لنظام العدالة الانتقالية بوصفه ضامناً رئيسياً للسلام والمصالحة الدائمين.

رابعاً، نشجع الحكومة الكولومبية، بل وجميع الأطراف الفاعلة، على ضمان المشاركة السياسية الشاملة للجميع والتقدم في جميع الإصلاحات المؤسسية والديمقراطية، لأنها تشكل وسيلة حقيقية لبناء سلام مستقر ودائم. وتتيح الانتخابات المقبلة للكونغرس والرئاسة هذا العام فرصة فريدة أخرى للكولومبيين للمساعدة في دفع تطلعاتهم الديمقراطية إلى الأمام. وينبغي أن تخلو فترة الحملات الانتخابية من الأعمال المثيرة للخلاف التي تقضي إلى العنف.

خامساً، يساورنا القلق لأن المقاتلين السابقين من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم المدنيون، ما زالوا يعانون من عواقب العنف حتى في فترة ما بعد إبرام الاتفاق. ونريد القول إنه لا بديل عن الوقف الكامل للأعمال العدائية. وندعو بقوة كل الجماعات المنشقة وغيرها من الجماعات المسلحة غير الشرعية إلى التخلي عن كفاحها المسلح وتبني الحوار بالانضمام إلى عملية السلام دون أي شروط مسبقة لتجنب إعادة البلد إلى نزاع لا داعي له.

وأخيراً، نحث بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله على مواصلة الاستفادة من ولايتيهما وبرامجهما

قبل شهرين، بلغ شعب كولومبيا والمجتمع الدولي معلماً هاماً في بحثهما الجدير بالاهتمام عن السلام الدائم والمستدام. إن إحياء الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع الاتفاق النهائي التاريخي في عام ٢٠١٦ لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم قد فتح فصلاً إيجابياً لجميع الكولومبيين ويعزز التزامهم بضمان ترسيخ جذور عملية السلام في كولومبيا.

وينبغي للدروس القيمة المستفادة خلال السنوات الخمس الماضية أن تعزز اقتناعنا بأن بناء السلام وتوطيده والمصالحة الحقيقية يمكن أن تتحقق بخطوات تدريجية وجهود حثيثة. فلا توجد عصا سحرية. ولذلك تشيد غانا بحكومة كولومبيا، وقادة حزب كومونيس، ورؤساء نظام العدالة الانتقالية، وقادة المجتمع المدني، وضحايا النزاع المسلح، والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، ومؤسسات الدولة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع الدولي، فضلاً عن سائر المجتمع الكولومبي، لانخراطهم النشط في جهود بناء السلام.

ويسرنا أن نلاحظ أن أبناء كولومبيا يستخدمون هياكل ومؤسسات الدولة لتعزيز الحوار وبناء الثقة فيما بينهم. إن مؤسسات الدولة القوية والناشطة بالحياة والشاملة للجميع، كما نعلم، لديها القدرة الدائمة على حماية مصالح المواطنين، وتكون وضع جيد لحماية حقوق وكرامة جميع الأشخاص، وخاصة الضعفاء والأقليات. ومن الأهمية بمكان أن تدرك جميع الأطراف الفاعلة في عملية السلام الكولومبية أنها تتحمل مسؤولية مشتركة ليس فقط عن توطيد السلام، بل عن ضمان تمتع جميع الكولومبيين دون استثناء بالفوائد والمكاسب الملموسة لاتفاق السلام.

وفي الأشهر المقبلة سيكون دعم المجلس حيويًا في التصدي للتحديات والمخاطر المستمرة طويلاً في وجه عملية السلام الكولومبية، والتي تظل هشة بالنسبة للكثيرين. وسيكون التنفيذ الكامل والشامل لجميع أحكام الاتفاق النهائي أمراً حاسماً. وينبغي ألا يكون هناك مجال للانتقائية، التي يمكن أن تكون نتائجها عكسية وأن تحيد بالتنفيذ الناجح للاتفاق النهائي عن مساره.

وإعادة الإدماج الاقتصادي والسياسي والقانوني لهم، فضلا عن برامج الإصلاح الزراعي واستبدال المحاصيل.

والمسائل الأكثر حدة، بطبيعة الحال، تتعلق بالأمن. ونتيجة لهجمات شنتها جماعات مسلحة غير قانونية، أُجبر ١٢ ألف شخص آخرين على مغادرة أماكن إقامتهم الدائمة خلال الفترة الفصلية لهذا التقرير. في العام الماضي وحده وقعت ٥٦ مذبحة راح ضحيتها أكثر من ٢٢٢ شخص. ومنذ توقيع الاتفاق النهائي قُتل أكثر من ٣٠٣ من الموقعين على عملية السلام الذين ألقوا أسلحتهم. هل تم تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة؟

وما يثير قلقنا في هذا الصدد وفقا للتقرير هو أن ثلاثة أرباع المدعى عليهم البالغ عددهم ١٣ ألفا في محكمة السلام الخاصة هم من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، في حين أن ربعهم فقط من قوات أمن الدولة، وهذا أمر مثير للقلق.

يجب أن ندرك أن مجمل تلك المسائل المعقدة التي لم تُحل لا يسمح إلا بتقييم حذر لنتائج تنفيذ الاتفاق النهائي في ذكراه السنوية الخامسة. ونلاحظ في الوقت نفسه أنه قد تم بالفعل إحراز بعض التقدم في عدد من مجالات عملية بناء السلام. وفي هذا السياق، نعرب عن دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وكذلك للبلدين الضامنين للاتفاق النهائي، أي كوبا والنرويج.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا إلا أن نتفق مع تقرير الأمين العام في استنتاجاته بأن عملية بناء السلام في كولومبيا لا تزال في خطر. ومن المشاكل الرئيسية التي حددها الأمين العام العوامل العميقة الجذور التي تسبب انقسامات في المجتمع الكولومبي. فيجب عدم إغفالها من أجل تجنب تكرار نشوب نزاعات داخلية.

ونود أن نؤكد مجددا أنه لا يمكن تحقيق سلام حقيقي في البلد دون إشراك جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية. وفي هذا السياق، فإن المعلومات الضئيلة الواردة في التقرير بشأن عدم وجود مفاوضات بين

لدعم جهود تنفيذ السلام، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل إعادة الإدماج، والضمانات الأمنية، والعدالة الانتقالية، والإصلاح الريفي، وسبل العيش البديلة.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نرحب في هذه الجلسة بالمشاركة الأولى للسيدة لوس مارينا خيرالدو، إحدى المشاركات في عملية السلام والموقعات على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، والرائدة في مبادرات إعادة الإدماج، ونرحب كذلك بمشاركة السيد إميليو خوسيه أرشيبلا، المستشار الرئاسي لشؤون الاستقرار والتوطيد.

ونشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على تقديمه تقرير الأمين العام عن الحالة في البلد (S/2021/1090) وعلى تقيّماته.

لقد غطت الفترة المشمولة بالتقرير مناسبة فارقة، وهي الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع الاتفاق النهائي التاريخي. ولن نكل أبدا من تكرار القول إن الاتفاق لم يحقق النهاية التي طال انتظارها لنصف قرن من النزاع المسلح الداخلي فحسب، بل ضمن أيضا أن تحظى عملية السلام بدعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وبالنسبة للشعب الكولومبي الذي طالت معاناته، كانت هناك فرصة جيدة للتعافي التدريجي بعد انتهاء النزاع. إن زيارة الأمين العام غوتيريش إلى كولومبيا في العام الماضي أعادت من جديد تأكيد الدعم الدولي للاتفاق النهائي. وكضيف مهذب، ركز الأمين العام في رحلته بشكل رئيسي على ما تحقق في السنوات الخمس التي انقضت منذ توقيع الاتفاق. ومع ذلك، ليس سرا لأعضاء مجلس الأمن أن الجزء الأكبر من عمل الحكومة في تنفيذ التزاماتها لا يزال قيد الانتظار. وهذا الاستنتاج نفسه يأتي بوضوح في أعقاب تقرير الأمين العام.

وتشمل القضايا الإشكالية تقليديا أمن السكان المدنيين، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والمشاركون في عملية السلام،

روسيا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، دعم عملية السلام الكولومبية حتى تكفل استدامتها على نحو لا رجعة فيه.

**السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة):** بداية، أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته القيمة. وأود أن أرحب بممثل جمهورية كولومبيا، السيد إميليو أرتشيبلا، والسيدة لوس مارينا هيرالدو في هذه الجلسة.

كما أود أن أشيد باستخدام النرويج للتكنولوجيا المتقدمة لبلورة فهم أعمق لدى أعضاء المجلس حول ما يحدث في الميدان. ونشجع على اتخاذ مزيد من هذه المبادرات، بما يخدم السلم والأمن الدوليين.

كما استمعنا، فقد حققت كولومبيا تقدما ملموسا في تطبيق مقتضيات الاتفاق التاريخي للسلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والذي احتفلنا مؤخرا بمرور خمس سنوات على توقيعه واستعرضنا مدى نجاح تنفيذه حتى الآن في دعم عملية السلام في كولومبيا. ولكن لا تزال هناك تحديات ينبغي معالجتها. وأود أن أؤكد في هذا الصدد على دعم دولة الإمارات الكامل لحكومة وشعب كولومبيا في جهودهما لتحقيق سلام مستدام وأن أؤكد كذلك دعم بلدي لبعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة ودورها القيم في كولومبيا.

أما فيما يتعلق بالحفاظ على التقدم المحرز نحو تحقيق سلام دائم ومستدام في كولومبيا، فتود دولة الإمارات التركيز على ثلاث أولويات. أولا، من الضروري تهيئة الظروف المناسبة والأمنة لضمان نجاح وشمولية الانتخابات التي ستعقد في شهري آذار/مارس وأيار/مايو هذا العام، بما في ذلك عبر ضمان انخراط الأطراف في حوار بناء. ونشير هنا إلى اعتماد حكومة كولومبيا قانون الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام، البالغ عددها ١٦ دائرة، والذي ساهم في توسيع نطاق مشاركة الكولومبيين في الانتخابات. ونثني أيضا على الخطوات التي قامت بها الحكومة لوضع مجموعة من الاستراتيجيات المتعلقة بالوقاية والحماية لضمان إجراء انتخابات آمنة حيث ستساهم هذه الخطوات، بلا شك، في حماية التنفيذ المستدام والشامل لاتفاق السلام.

الحكومة وجيش التحرير الوطني غير مرضية. يجب على الأطراف الكولومبية أن تبدأ البحث عن مسارات نحو الحوار دون شروط مسبقة وعلى نفس الأساس الذي قامت عليه عملية المفاوضات السابقة مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وهذا يعني أن المحادثات يجب أن تبدأ وتُختتم بغض النظر عن تقلبات النزاع، كما لو أنه لا يوجد أي نزاع على الإطلاق.

وكالعادة، نذكر بأن تطبيع العلاقات مع فنزويلا المجاورة يمكن أيضا أن يساعد على تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في كولومبيا. وذلك ضروري، في جملة أمور، لمكافحة زيادة معدلات الجرائم في المناطق الحدودية، ويمكن أن يوفر بعض التأمين ضد الحوادث المحتملة التي تترتب عنها عواقب خطيرة.

في الختام، أود أن أنطرق إلى الانتخابات المزمع عقدها في البلد خلال هذا العام - وأعني الانتخابات البرلمانية في آذار/مارس والانتخابات الرئاسية في أيار/مايو. فالاستعدادات تجري على قدم وساق وتشكل خلفية التقرير بأكمله. ونلاحظ أن بعض الجهات السياسية الفاعلة قد أدرجت مسألة تنفيذ الاتفاق النهائي في برامجها الانتخابية. ولكن ذلك غير كاف. ومن الأهمية بمكان أن تبين الأمم المتحدة لجميع المرشحين للانتخابات والقوى السياسية أهمية التنفيذ الصارم لهذه الوثيقة التاريخية.

ويجب أن يمارس الكولومبيون، بشكل مستقل ودون تدخل أجنبي، حقهم الديمقراطي في اختيار قادة مجتمعهم. ومع ذلك، نحث المرشحين المحتملين لشغل مناصب رئيسية في الدولة على تذكر أن المجتمع العالمي سيكون رأيهم فيهم من خلال تقييم أهمية برنامجهم لبناء السلام وجدواه، أولا وقبل كل شيء. فهذه هي مسؤوليتهم الرئيسية تجاه المجتمع الكولومبي.

ويجب أن يظل التنفيذ الدقيق للالتزامات بموجب اتفاق السلام النهائي أمرا حتميا بالنسبة لأي حكومة. فالاستعاضة عن الاتفاق ببرامج انفرادية لم يتفق عليها جميع المشاركين في عملية السلام يمكن أن يسفر عن انتكاسة تكون لها عواقب سلبية طويلة الأجل. وستواصل

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسيد إميليو خوسيه أرتشيبلا، المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوظيف في كولومبيا، في جلسة اليوم.

وأتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته والسيدة لوس مارينا هيرالدو على أفكارها. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وما قدمته من إسهامات.

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، احتفلت كولومبيا رسمياً بالذكرى السنوية الخامسة لتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ويمثل ذلك الإجراء التاريخي الشجاع والحكيم التزاماً حقيقياً ببعث الأمل والإلهام، ليس لكولومبيا فحسب. فهو مثال على الكيفية التي يمكن بها للالتزام الصادق أن يثمر عن نتائج ملموسة وحقيقية. ونرحب بزيارة الأمين العام التي جاءت في سياق الاحتفال بذكرى تلك النقطة المرجعية من أجل إظهار الدعم القوي للأمم المتحدة، التي اختارت كولومبيا، عن حق، إشراكها في العملية، وكذلك لتقييم تنفيذ الاتفاق.

ولا يساور أحداً أدنى شك في أن بناء السلام دائماً ما يكون طريقاً طويلاً ومعقداً وملئاً بالصعاب. وقد أشار مقدا الإحاطتين إلى عدة صعوبات. ومع ذلك، نرى أن الجهود التي تبذلها كولومبيا، حكومة وشعباً، وما أحرزته من تقدم حتى الآن يستحقان التقدير والثناء. ويحدد الاتفاق مساراً واضحاً لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتضميد الجراح العميقة الناجمة عن أكثر من خمسة عقود من النزاع ولمنع تكرار الفضائع. ويكفل نظام العدالة الانتقالية الذي أُرسى تحقيق العدالة للضحايا والناجين. ونعتبره استثماراً هاماً في تحقيق السلام الدائم. وفي ذلك السياق، نرحب بالعمل الذي تضطلع به لجنة تقصي الحقائق، التي مددت المحكمة الدستورية ولايتها حتى آب/أغسطس ٢٠٢٢، من أجل مواصلة تناول مسألة المسؤولية الفردية عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع. ونعرب عن تأييدنا لتلك العملية.

وكما سمعنا اليوم، هناك تحديات كثيرة تنتظرنا. ويجب أن نضاعف الجهود الرامية لمكافحة العنف ضد المجتمعات المحلية

ثانياً، ينبغي مواصلة ضمان مشاركة المرأة والشباب في الاستراتيجيات الوطنية. ونشير هنا إلى المشاركة الواسعة للشباب الكولومبيين في انتخابات المجالس البلدية للشباب والتي ستضمن وجود من يمثلهم بشكل أكبر داخل مجتمعاتهم، مما سيساهم في تعزيز دور الشباب في تحديد مستقبلهم. ولكن لا تزال هناك خطوات هامة يتعين اتخاذها لحماية النساء في كولومبيا وتعزيز مشاركتهن بشكل كامل وهاذفاً وآمن، لا سيما المقاتلات السابقة، نظراً لدورهن الهام في تحقيق السلام. ويمكن هنا العمل لإحراز تقدم في تنفيذ الضمانات الأمنية والأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية في الاتفاق.

وأخيراً، يجب أن تُعطى الأولوية لمسألة التصدي للعنف والتهديدات القائمة والمستمرة ضد قادة المجتمعات المحلية والأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وأعضاء الأحزاب السياسية، حتى لا يتم تقويض جهود تحقيق سلام دائم وشامل في كولومبيا.

وعلى الرغم من انخفاض عدد القتلى عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام الذي سبقه، فإن ما أشار إليه تقرير الأمين العام الأخير (S/2021/1090) حول استمرار أعمال العنف والاستهداف، من شأنه الإضرار بمسار المصالحة وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ويشمل ذلك أعمال العنف الاشتباكات الأخيرة في منطقة أروكا. ولذلك، ينبغي مواصلة تعزيز الجهود التي من شأنها أن تمنع حدوث مثل هذه الأفعال، ومنها تحسين نظم الإنذار المبكر. وتشيد دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا السياق بالخطوات التي اتخذها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لتحسين الجهود المبذولة لتنفيذ الضمانات الأمنية وتوفير حماية أفضل للمقاتلين السابقين.

لا يجب أن يقتصر الدعم المقدم لكولومبيا في المجال السياسي، بل من المهم أن يمتد لدعم المجالات الإنسانية والتنمية، خاصة في ظل تداعيات كوفيد-١٩، مما سيساهم في الحفاظ على التقدم الذي حققته كولومبيا في تعزيز الأمن والاستقرار فيها. ونتطلع إلى تحقيق المزيد أيضاً بالتعاون مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

ونأمل أن تؤدي الانتخابات المقبلة في أيار/مايو إلى دفعة أخرى للتنفيذ الناجح لهذه العملية الحاسمة بالنسبة لكولومبيا اليوم وكولومبيا الغد.

السيدة بونيروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلت بالإسبانية):  
أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته وأعرب عن تقديري لأعضاء البعثة.

وكذلك أشكر لوس مارينا هيرالدو، ممثلة المجتمع المدني، على مشاركتها إيانا تجربتها كمقاتلة سابقة ومدافعة عن السلام وعلى شهادتها الصادقة. وأيضاً نعرب عن تقديرنا لوجود السيد إميليو خوسيه أرتشيبلا بينيالوسا، المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوطيد في كولومبيا، كما إننا ممتنون لتجربة تطبيق الواقع الافتراضي لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. فذلك يقربنا أكثر وبصورة مباشرة بقدر أكبر مما يحدث على أرض الواقع.

إن توقيع اتفاق السلام، على حد تعبير الأمين العام، مثال على كيفية أن "المجتمعات يمكنها أن تُصمّد جراح الحروب وأن تتيح فرص التنمية لمن هم في أمس الحاجة إليها." (S/2021/1090، صفحة ٢٠). وتعكس الزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى كولومبيا، في إطار الذكرى السنوية الخامسة للاتفاق، التزام المجتمع الدولي بدعم كولومبيا في هذه العملية.

وترحب المكسيك، بلدي، بتقرير الأمين العام (S/2021/1090) وإذ نشاركه تفاؤله بالمستقبل، فإننا نشارك في دعوته للحكومة والكيانات ذات الصلة إلى عدم ادخار أي جهد في التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي. ونتفق مع إنه من الضروري إحراز تقدم بشأن جميع النقاط، بما في ذلك الأحكام المعلقة بشأن الضمانات الأمنية وزيادة وجود الدولة لإطلاق العنان للإمكانات التحويلية للاتفاق.

ويجب العمل بشأن التحديات المقبلة من دون الانتقاص من التقدم المحرز على مدى خمس سنوات. والعنف هو التحدي الرئيسي

والأفراد المشاركين في عملية العدالة الانتقالية. ويجب ترسيخ سلطة الدولة وتعزيزها بالكامل متى واجهت تحديات من جانب الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ولا بد من بذل مزيد من الجهود، مثل الإجراء الناجح المتخذ ضد جماعة كلان ديل غولفو، لقطع أي صلات بين الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية التي تهدف لفرض السيطرة الاجتماعية والإقليمية والاستراتيجية، مما يُقاوم العنف ضد المدنيين، بمن فيهم المقاتلون السابقون، ويعوق تنفيذ اتفاق السلام وإرساء الحكم الرشيد ويغير حياة مجتمعات محلية بأكملها. وتظل كفالة المساءلة ضرورية لضمان نجاح الأحكام المتعلقة بالضمانات الأمنية في الاتفاق النهائي بشكل عام.

ويجب على السلطات في كولومبيا أن تحقق الاستعادة الكاملة من أداتها المؤسسية المتمثلة في إجراء حوار بنّاء مع مختلف الأطراف من أجل مواصلة إحراز تقدم في التصدي للتحديات سعياً إلى وضع حد للنزاع وبناء سلام دائم. ولا بديل عن استمرار العمل والحوار، ولا سيما في سياق المجلس الوطني لإعادة الإدماج، فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية، بما فيها الأمن والأراضي والإسكان والمشاريع الإنتاجية وغيرها من الشواغل ذات الأولوية لدى المقاتلين السابقين. وكما سمعنا، لا تزال إعادة الإدماج السياسي ضرورية.

ونود أن نؤكد الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في بناء السلام. وقد سعدنا بالاستماع إلى السيدة هيرالدو - وهي رائدة في مجال مبادرات إعادة الإدماج. وتشهد مشاركة ٦٤ في المائة من المحاربات السابقات في مشاريع إنتاجية على التركيز الجنساني في تنفيذ الاتفاق، وتسلط الضوء على دور المرأة الذي لا جدال فيه.

(تكلت بالإسبانية)

وقد قدمت كولومبيا مثالا ملموسا على كيفية إنهاء نزاع دموي طويل للغاية. واليوم، تقدم ما يلزم لبناء السلام من خلال المصالحة وإعادة الإدماج والعدالة والاستثمار في حياة الناس وبناء مستقبل مشترك معا في سلام وأمن. فينبغي لكولومبيا والكولومبيين أن يعتزوا بإنجازاتهم، ونحن ندعم جهودهم.

إننا ندرك أن كولومبيا قد توصلت إلى أحد أشمل اتفاقات السلام وأكثرها جرأة منذ تأسيس الأمم المتحدة. وأهني قادة كولومبيا على الطرق المبتكرة التي تعاونوا بها مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن للتوصل إلى الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. لقد شارك العديد من الرؤساء وحتى عندما لم يتفقوا على وسائل محددة وهامة لتعزيز الاتفاق، كانوا متحدين في شعورهم بالواجب. ولا بد من الإشادة بشعب كولومبيا، في المقام الأول، على تحمله عقودا من المعاناة بصمود وإصرار مستمر على الاحتفاظ بمصير مشترك ككولومبيين.

إن قلوبنا مع الضحايا والناجين. فهم الغراء الأخلاقي الذي يتطلبه السلام ليزل متماسكا وينمو ليصبح وثاما ووحدة. إن صبرهم وإصرارهم على المساواة واستعدادهم للغفران حيثما أمكن هي الأضواء الساطعة لعملية السلام في بلدهم.

ويمكن للسيد أرتشيبلا أن يطمئن إلى الاحترام الكبير الذي يحظى به بلده في نيويورك لإصراره على أن السلام ممكن ويمكن تحقيقه والدفاع عنه والحفاظ عليه.

لقد احتفل العالم يوم الاثنين الماضي بيوم مارتن لوثر كينغ. لقد ترك لنا ذلك الرمز العملاق للإنصاف والشجاعة والعدالة ومناهضة العنصرية ومناهضة الاستعمار العديد من الأقوال المتممة. وفي رأينا أن فترة معينة، قالها قبل أربعة أيام فقط من اغتياله، لها صلة خاصة بكولومبيا. فقد قال مارتن لوثر كينغ في تلك الفترة،

”إننا مرتبطون ببعضنا في ثوب قدر واحد، عالقين في شبكة لا مفر منها من التبادلية. فما يؤثر على المرء بصورة مباشرة يؤثر على الكل بصورة غير مباشرة. ولسبب ما لا يمكنني مطلقا أن أكون ما يجب أن أكون حتى تكون ما يجب أن تكون.“

هذا السطر الوحيد - ”لا يمكنني مطلقا أن أكون ما يجب أن أكون حتى تكون ما يجب أن تكون“ - مثل مرتكز على صخرة

لبناء السلام، ولا سيما بالنظر إلى العمليات الانتخابية لهذا العام. ويجب أن يكون أمن المشاركين في الانتخابات أولوية، بما في ذلك في الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام الـ ١٦.

وفي الوقت نفسه يجب إيلاء الاهتمام لضحايا التشرد، ويساورنا قلق بالغ إزاء ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ طفل في تلك الحالة. ونحن على ثقة بأن لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه ستحسن هذا العام من تنسيقها وحوارها مع الشعوب الأصلية ومع الهيئة المعنية بالشؤون الجنسانية ومن تلبية الاحتياجات الخاصة للسكان الأصليين والأطفال والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وستظل عملية السلام غير مكتملة إذا لم يتم الوفاء بالمؤشرات الجنسانية الـ ٤٢ التي لا تزال معلقة.

وتشدد المكسيك كذلك على أهمية النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. وإن ننتظر الأحكام التي ستصدرها الولاية القضائية الخاصة للسلام، نعيد التأكيد على أن نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا ينبغي أن يكون مثالا يحتذى في العمليات الأخرى في بقية العالم. وقد يكون الاعتراف بالمسؤولية، وما يقابل ذلك من إدانات وتوضيح للأعمال السابقة عمليات مؤلمة، لكنها ضرورية لبناء المستقبل الذي يتطلع إليه جميع الكولومبيين.

أخيرا، وفي إطار عملية الانتخابات، ومع الاحترام الكامل للنقاش والتداول القويين اللذين يشكلان جزءا من المجتمع الديمقراطي، تكرر المكسيك دعوة إلى تعزيز تنفيذ اتفاق السلام من أجل تحقيق سلام مستدام لشعبنا الكولومبي الطيب.

**السيد كيبينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص للأمم العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته، وأرحب بمشاركة سعادة السيد إميليو خوسيه أرتشيبلا، المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوظيف في كولومبيا. وكذلك أشكر السيدة لوس مارينا هيرالدو على عرضها المؤثر. ونشيد بقيادتها في مبادرات الإدماج.

لعمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وكذلك لجنة الحقيقة والتعاضد وعدم التكرار.

وندعو الحكومة والجماعات المسلحة الأخرى، بما فيها جيش التحرير الوطني، إلى الدخول في حوار حتى يتسنى للبلد بأسره أن يمضي قدما معا نحو تحقيق السلام والازدهار.

وأخيرا، وفي الوقت الذي يستعد فيه البلد للانتخابات الوطنية المقبلة، تتمنى كينيا لشعب كولومبيا التوفيق، وتحت جميع أصحاب المصلحة على ألا يغفلوا عن مكاسب السلام وأن يظلوا ملتزمين بالعملية من أجل توطيد المكاسب التي تحققت. وأكرر تأكيد دعم كينيا الكامل لشعب كولومبيا ولبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته، وأن أرحب بالمستشار الرئاسي أرشيليا في هذه الجلسة. لقد أصغت الصين باهتمام إلى البيان الذي أدلت ممثلة المجتمع المدني.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، احتقلت كولومبيا رسميا بالذكرى السنوية الخامسة لتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وقد وضع الاتفاق حدا للنزاع المستمر منذ أكثر من نصف قرن في كولومبيا. وهو ليس مسألة ذات أهمية كبيرة للسلام والاستقرار في كولومبيا وأمريكا اللاتينية ككل فحسب، بل إنه يجسد أيضا الجهود المبذولة لحل النزاعات وإعادة بناء السلام من خلال الحوار والتفاوض.

وترحب الصين بالتقدم الإيجابي المحرز في عملية السلام الكولومبية، وتشيد إشادة كبيرة بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف في كولومبيا لتنفيذ اتفاق السلام.

وستجرى كولومبيا انتخابات تشريعية ورئاسية في شهري آذار/مارس وأيار/مايو من هذا العام. وأدرجت الأحزاب السياسية ذات الصلة والمرشحون للرئاسة مواصلة تنفيذ اتفاق السلام في برامج حملاتهم

الحقيقة، على الرغم من كل عواصف السياسة والراحة بل والاستخفاف التي تهب عندما يلوح السلام، مهددة باقتلاعه.

وما فتئنا نحث منذ انضمامنا إلى المجلس، على تنفيذ حازم لـ "الفصل الإثني" من اتفاق السلام النهائي. وقد فعلنا ذلك مع إدراكنا لقرون المعاناة المؤسفة للشعوب الأفريقية عندما انتزعت من قراها وبلداتها وحُمِلت على متن سفن عبر المحيط الأطلسي. وحتى يومنا هذا، نشهد استمرار تهميشهم وإفقارهم في الأمريكتين.

وقد أعلن الاتحاد الأفريقي أن المتحدرين من أصول أفريقية، أينما كانوا، يشكلون المنطقة السادسة لقارتنا.

وكولومبيا، على عكس العديد من البلدان الأخرى التي ينتمي إليها الشتات الأفريقي، اتخذت خطوة جريئة في اتجاه الإنصاف والمساواة والعدالة. ونحن معجبون باحتضان دستورها للتعددية العرقية وضمان احترامه للغات جميع الأعراق وثقافتهم وممتلكاتهم ورفاههم. وهذا هو أساس الفصل المتعلق بالشؤون العرقية من اتفاق السلام النهائي.

إن ما يقلقنا، إذ نحتفل بالإنجازات المهمة في هذه الذكرى السنوية الخامسة لاتفاق السلام النهائي، هو أن تنفيذ أحكام الفصل المتعلق بالشؤون العرقية لا يزال بطيئا بشكل غير متناسب مقارنة بالفصول الأخرى، كما أفاد مؤخرا المنتدى الخاص الرفيع المعني بالشعوب الإثنية.

ونناشد حكومة كولومبيا أن تعطي الأولوية لتنفيذ أحكام ذلك الفصل وأن لا تدخر جهدا في التصدي للمظالم التاريخية التي تعاني منها تلك المجتمعات، على أساس أن الأمة تستمد قوتها من التنوع وأن كل ما يمس المرء يؤثر دائما على الجميع، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر.

ويشجعنا التقدم المستمر في النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، الذي لا يزال محوريا في ضمان العدالة والمصالحة والسلام المستدام للضحايا. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة الوفاء بمسؤولياتها تجاه الضحايا من خلال تقديم الدعم الكامل

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا التي تعمل وفقا لولايتها في المجلس. ويؤمل أن تعزز البعثة التنسيق والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، وأن تدعم بقوة تنفيذ اتفاق السلام، وأن تقدم مساهمات أكبر في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة في كولومبيا.

**السيد ديبلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):**  
أشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته وعلى الجهود الجارية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لدعم السلام في ذلك البلد. ونرحب في المجلس بالمستشار الرئاسي لشؤون تحقيق الاستقرار والإدماج، السيد أرتشيليا. وأشكر السيدة هيرالدو أيضا على مداخلتها.

لقد أحرزت كولومبيا تقدما واضحا في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وقد شهدنا خطوات مهمة اتخذت خلال العام الماضي. فقد تم تحديد ١٦ مقعدا لضحايا النزاع في مجلس النواب الكولومبي. وأصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لوائح اتهام ضد القوات المسلحة الثورية الكولومبية والمسؤولين العسكريين الكولومبيين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتلقى الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أيضا معلومات واعترافات من أفراد القوات المسلحة الثورية لكولومبيا والجيش تعيد بأنهم شاركوا في فظائع وانتهاكات.

وبعد مرور خمس سنوات على الاتفاق، ما زال أكثر من ٥٥٠٠ ١٣ المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا ملتزمين بالسلام. وقد استكمل التزامهم بتوفير الحكومة للاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن غالبية هؤلاء المقاتلين السابقين أصبحوا الآن قادرين على الحصول على الخدمات الحكومية والمالية: ٩٩ في المائة منهم مسجلون في نظام الرعاية الصحية في كولومبيا، و ٩٥ في المائة لديهم حسابات مصرفية، وأكثر من ٣٠ في المائة التحقوا بالبرامج التعليمية أو التدريب المهني.

ونلاحظ أيضا أن مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية قد أغلق تحقيقاته الأولية بخصوص كولومبيا. وبما أن التحقيقات

الانتخابية. وصادق الحزب الشيوعي على ٤١ مرشحا تشريعيًا بينهم مقاتلون سابقون.

والصين تؤيد كولومبيا في النهوض بالتحضيرات للانتخابات بطريقة منظمة. ونأمل أن تجرى الانتخابات دون حوادث وأن تواصل جميع الأطراف المعنية العمل الجاد بعد الانتخابات لتوطيد مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس والتصدي المشترك للصعوبات والتحديات في تنفيذ الاتفاق في جهد مستمر لدفع عملية السلام قدما بشكل شامل.

ونلاحظ بقلق أن الاشتباكات المتكررة بين الجماعات المسلحة غير القانونية التي تتنافس على السيطرة على الأراضي في بعض أجزاء كولومبيا لا تهدد سلامة السكان المحليين تهديدا خطيرا فحسب، بل تعرقل أيضا عملية السلام. ونرحب بقيام الحكومة الكولومبية بتعزيز الانتشار العسكري والوجود الأمني في المناطق النائية التي تفتقر إلى السيطرة الفعالة، وبتخاذ إجراءات صارمة ضد الجماعات المسلحة غير المشروعة والجريمة المنظمة، بغية توفير الحماية الفعالة للمدنيين والمقاتلين السابقين.

إن إعادة إدماج المقاتلين السابقين اجتماعيا وتمتعهم بمكاسب السلام والتنمية أمران حاسمان لتحقيق السلام الدائم. ونقدر جهود الحكومة الكولومبية والمجلس الوطني لإعادة الإدماج في تقديم الدعم للمقاتلين السابقين في مجالات الإسكان والعمالة وتوزيع الأراضي.

ويؤمل أن تتغلب الحكومة الكولومبية على الصعوبات المتصلة بمرض فيروس كورونا، وأن تساعد المقاتلين السابقين على التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وأن تستمر في الإصلاح الريفي، وأن تيسر توسيع نطاق برامج التنمية واستبدال المحاصيل من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للعنف والنزاع في أقرب وقت ممكن.

لقد أحرزت عملية السلام في كولومبيا تقدما ملحوظا، ومع ذلك لا يزال شعب البلد بحاجة إلى مساعدة قوية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مسيرته لبناء السلام. والصين، كما هو الحال دائما، ستدعم

الحاجة الملحة المستمرة للتنمية الريفية وأن يحرزا تقدما مستمرا في ضمان العدالة والتمثيل لضحايا النزاع. وثمة أهمية حيوية لأن تتجح كولومبيا في هذه الجهود، ونعلم أن هذا النجاح ممكن من خلال الجهود المتجددة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة النرويج.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته. ويسرنا أيضا أن نسمع من السيدة لوز مارينا هيرالدو، التي قدمت لمجلس الأمن شهادة مباشرة قيمة بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وأرحب أيضا بإميليو أرتشيبلا، المستشار الرئاسي الكولومبي، لانضمامه إلينا اليوم.

أود أن أبدأ بتهنئة الأطراف والأمم المتحدة على الاحتفال التاريخي بالذكرى السنوية الخامسة لإبرام اتفاق السلام. لقد أظهر ذلك الحدث الدعم الذي يحظى به الاتفاق في كولومبيا، وعمل على زيادة تعزيز مكانته على الصعيدين الوطني والدولي.

إن قضايا المرأة والسلام والأمن هي من الأولويات التي نتناظرها مع كولومبيا. وتنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالشؤون الجنسانية أمر أساسي لضمان السلام الدائم. وننوه بالعمل المنجز ونشجع الطرفين على تكثيف الجهود لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية. وما زلنا نشعر بالقلق من ارتفاع مستويات العنف الذي تعاني منه المجموعات العرقية والمدافعون عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية والمقاتلون السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وندين بشدة أعمال القتل الأخيرة للمدافعين عن حقوق الإنسان لوز مارينا أرتياها وبرايير ديفيد كوكوينامي البالغ من العمر ١٤ عاما. وهذا يدل للأسف مرة أخرى على الحاجة إلى ضمانات أمنية معززة.

بينما انخفض عدد المقاتلين السابقين الذين قُتلوا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، لا بد من بذل قصارى الجهود للحفاظ على هذا الاتجاه وتعزيزه. فالعنف يقوض ثقة الناس في الاتفاق.

الأولية للمحكمة الجنائية الدولية كانت مفتوحة منذ عام ٢٠٠٤، فإن الإجراءات التي اتخذها المدعي العام تظهر زيادة الثقة في مؤسسات العدالة الانتقالية في كولومبيا.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الولايات المتحدة رفع التصنيف الإرهابي عن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. ومع ذلك، فإننا نظل يقطين إزاء الذين يهددون السلام في كولومبيا ويرفضون إلقاء أسلحتهم. وبناء على ذلك، صنفت الولايات المتحدة كمنظمتين إرهابيتين كل من جماعة سيغوندا ماركيتاليا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، المؤلفة غالبيتها من المنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين تخلوا عن عملية السلام أو رفضوها.

وبينما نشيد بالتقدم الذي أحرزته كولومبيا حتى الآن، يجب أن نعترف أيضا أن هناك مجالات بها متسع للتحسين. وما زالت البنود المتعلقة بنوع الجنس تنفذ وتمول بمعدل أبطأ من الأجزاء الأخرى من اتفاق السلام. وتواجه المجتمعات الإثنية حالة أمنية متدهورة، حيث يقع السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي ضحايا للعنف بشكل غير متناسب. وعلى نطاق أوسع، كان التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الاقتصادية الريفية والأمن الريفي بطيئا.

وبينما ندرك أن التنفيذ الكامل للخطط الاقتصادية الريفية سيستغرق سنوات، ويحتاج إلى استثمار كبير ومستمر، فإن عدم كفاية الأمن والحماية القضائية قد هدد الإصلاح الزراعي، واستبدال الكوكا طوعا، وإزالة الألغام الأرضية.

ويهدد عدم كفاية الأمن والحماية القضائية الإصلاح الزراعي والاستبدال الطوعي للكوكا وإزالة الألغام الأرضية. وهذه الجهود حيوية لنجاح اتفاق السلام على المدى الطويل. ونشجع على الاستخدام الكامل لمختلف المحافل المنشأة لدعم تنفيذ الاتفاقات، بما في ذلك لجنة الرصد والتحقق، فضلا عن المنتديات الجنسانية والعرقية.

وبالعمل معاً، يمكن لحكومة كولومبيا وشعبها أن يكفلا حماية وتعزيز حقوق الإنسان لأكثر الفئات ضعفا في كولومبيا وأن يعالجا

النرويج لا تزال ملتزمة بمرافقة كولومبيا في جهودها الرامية إلى ضمان التنفيذ الشامل لاتفاق السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إميليو خوسيه أرتشيبلا، المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوظيف في كولومبيا.

**السيد أرتشيبلا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):** أحيي أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الجدد، وأشكرهم على دعمهم المستمر لعملية بناء السلام في بلدي. وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على وجه الخصوص على عقد هذه الجلسة، وأخص بالشكر السيدة لوز مارينا هيرالدو، التي كانت تُعرف سابقاً باسم سيسينيا. ويسرني، سيدتي الرئيسة، اختياركم لشخص قادر على تقديم توضيحات مثل لوز مارينا لإحاطة المجلس علماً بشأن عملية إعادة الإدماج في كولومبيا.

لقد حصلت لوز مارينا على الضمانات القانونية المطلوبة في إطار هذه العملية. وكانت لوز مارينا مسجونة عندما بدأت العملية، وفي ذلك الوقت خرجت من السجن. وطوال هذه العملية، كان يساعدها محام تدفع الدولة الكولومبية تكاليفه، وذلك مثال على الضمانات السياسية المعمول بها. وترشحت مارينا للمجلس البلدي في مسقط رأسها، وهي اليوم مرشحة لكونغرس جمهورية كولومبيا.

وعلى مدى ثلاث سنوات، قدمنا المساعدة إلى لوز مارينا لمساعدتها على تربية أبنائها. فليها طفلان. وبعد وفاة زوج لوز مارينا، تلقى الطفلان مساعدة من المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. وكلاهما طالبان الآن. فأحدهما يدرس الهندسة، والآخر يريد أن يصبح محاوراً اجتماعياً وقد تم قبوله في الجامعة.

وتتلقى لوز مارينا الدعم الاقتصادي الكامل من الحكومة، على عكس ما كانت تحصل عليه عندما تولت حكومتنا مقاليد الحكم. وفي ظل حكومتنا، تمت زيادة الدعم المالي المقدم.

وأود أيضاً أن أوجه انتباه المجلس إلى الحالة الأمنية خلال الانتخابات المقبلة. ونشعر بقلق خاص إزاء المرشحين الذين يتنافسون على المقاعد الـ ١٦ المخصصة للضحايا، ندعو الحكومة إلى تنفيذ استراتيجياتها للوقاية والحماية لضمان إجراء انتخابات آمنة.

ويسرنا أن الطرفين يتخذان خطوات للاستفادة بشكل أفضل من لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، ونشجع اللجنة على العمل بشكل منتظم مع الكيانات الأخرى مثل الهيئة الخاصة للمرأة والهيئة الخاصة للشعوب العرقية. وبالمثل، يسرنا أن نعلم أن عدد المقاتلين السابقين الذين يشاركون في المشاريع الإنتاجية يزداد باطراد وأن نعلم بالجهود المبذولة لضمان استدامة هذه المبادرات. وعلاوة على ذلك، نشجع الطرفين على الاستفادة من المجلس الوطني لإعادة الإدماج على نحو أكثر فعالية للتوصل إلى اتفاق بشأن مسائل رئيسية مثل الحصول على الأراضي والسكن اللائق. ونحث الحكومة الكولومبية أيضاً على مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان إعادة إدماج الشباب بصورة فعالة.

كما يواصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام إحراز تقدم، واعتراف أفراد القوات المسلحة مؤخراً بالمسؤولية عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع خطوة هامة إلى الأمام، وهي خطوة أساسية للضحايا. وبالمثل، يسرنا أن بعثة الأمم المتحدة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام قد اتفقا على تشكيل آلية الرصد والتحقق وعلى أهدافها ووظائفها من أجل إصدار الأحكام التصالحية. وهذا أمر حيوي لشرعية الجهاز القضائي الخاص. ونود أيضاً أن نشيد بذلك الجهاز لتركيزه الخاص على الأطفال.

في قسم الملاحظات من تقريره (S/2021/1090)، يكرر الأمين العام دعوته للحكومة إلى بذل قصارى جهدها في التنفيذ الشامل للاتفاق. وإذا لم نطلق العنان لإمكانات الاتفاق في إحداث تحول والتغلب على العوامل المترسخة الكامنة وراء دورات العنف في كولومبيا، فإن الأمين العام يصف ذلك بالفرصة الضائعة. ولا يسعنا إلا أن نتفق معه على ذلك. ويمكن لمجلس الأمن أن يطمئن إلى أن

تقدم في الامتثال لاتفاق السلام. وبأمر من المحكمة الدستورية، لكل حكومة مطلق الحرية في تنفيذ الاتفاق وفقا لسياساتها الأخرى، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالضمانات القانونية والضمانات السياسية ودعم ضحايا أعمال إعادة الإدماج والاستبدال الطوعي للمحاصيل غير المشروعة، الأمر الذي نجح بعد ثلاث سنوات ونصف من الجهود الهائلة، ووضع نهج إقليمي من خلال التنمية الريفية الشاملة، حيث تم إحراز تقدم في السجل العقاري المتعدد الأغراض وفي تسجيل سندات ملكية الأراضي دون أن يكون هناك أي سابقة يمكن الاعتماد عليها. وفي نهاية المدة، سنكون قد سجلنا ٥٠.٠٠٠ سند ملكية، وهو ما يعادل ما تم إنجازه على مدى السنوات الـ ١٦ الماضية. كما أحرزنا تقدما في إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وقد أدمجت كل التطورات هذه منظورات جنسانية وعرقية شاملة.

وزار الأمين العام إحدى المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، ولاحظ تركيزنا على أمن المقاتلين السابقين وأسرههم والقيادة التي مكنت القطاع الخاص والمجتمع الدولي من تركيز جهودهما. ونحن نفي بجميع الضمانات المقدمة في هذا النموذج، وهو أمر غير مسبوق لأننا مددنا الفترة وكفلنا حدا أدنى لتوفيرها للمقاتلين السابقين البالغ عددهم ١٣.٠٠٠ وفي ختام زيارته، أقر الأمين العام للرئيس إيفان دوكي ماركيز بالتقدم التاريخي في كل مجال من مجالات التنفيذ، وأعلن أن آفاق تحقيق عوائد السلام في كولومبيا واعدة جدا.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر، باسم الرئيس دوكي ماركيز، أننا سنواصل احترام الاتفاق، كما كنا نفعل، مسترشدين برؤيتنا وسياستنا للسلام في ظل الشرعية. ولا يزال الرئيس يعتقد أن هذه فرصة فريدة لحل الصعوبات الهيكلية التي كان ينبغي أن نواجهها قبل عقود، باتفاق أو بدونه. وتحقيقا لذلك، اتبعنا المبادئ التوجيهية المتمثلة في توضيح إرادتنا السياسية، وإجراء تخطيط قوي طويل الأجل، وتحقيق إنجازات تجعل العملية لا رجعة فيها، كما ذكر السفير الروسي. وينبغي أن ننجح.

مدة التنفيذ ١٥ سنة. وبعبارة أخرى، يجب أن تستمر الإدارات الثلاث المقبلة على الطريق الذي رسمه دستورنا. وهذه الإدارة مسؤولة

وتقود لوز مارينا ثلاثة مشاريع إنتاجية. واليوم، هي تشارك في نظام المعاشات التقاعدية وفي النظام الصحي الكولومبي، مثلها مثل نحو ١٣.٠٠٠ من المقاتلين السابقين. وتلقت لوز مارينا الدعم لسكنها، وهو ما لم يكن منصوصا عليه في الاتفاق أو في التشريعات اللاحقة. وهو الأمر الذي أدرجه الرئيس دوكي ماركيز في السياسة الوطنية، والآن تمتلك لوز مارينا شقة.

كما استفادت لوز مارينا من ضمان التعليم. وعلى غرار نصف المقاتلين السابقين، التحقت لوز مارينا بالجامعة وحصلت على درجتين جامعتين في غضون ثلاث سنوات فقط.

كما أنها مستفيدة من جهودنا لتوفير الحماية. وقد أدت وفاة زوجها، التي لم يكن من المفترض أن تحدث، إلى جانب حالات أخرى مماثلة، إلى إصدار ٧٠ حكماً صارماً. واليوم، يوجد الجناة الرئيسيون والرعاة والعقول المدبرة لهذه الأفعال في السجن.

وأود أن أكرر، باسم الرئيس إيفان دوكي ماركيز والشعب الكولومبي، امتناننا للأمين العام على زيارته الأخيرة لكولومبيا وعلى شهادته التي أدلى بها بشأن التزام حكومتنا وإجراءاتها المتعددة لإحراز تقدم نحو تحقيق سلام مستقر ودائم حقا.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2021/1090)، ونشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو على إحاطته اليوم وعلى التزامه تجاه بلدا.

إنني أقدر البيانات التي استمعنا إليها من أعضاء المجلس.

لقد كان عام ٢٠٢١ عاما حاسما بالنسبة لكولومبيا. فبناء على طلبنا، جدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (انظر S/PV.8891) باتخاذ القرار ٢٦٠٣ (٢٠٢١)، الذي وسع الولاية لتشمل رصد الامتثال للجزاءات الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، تمكن الأمين العام، في زيارته، من أن يشهد التقدم المحرز في تنفيذ سياستنا للسلام في إطار الشرعية، أي إحراز

وفيما يتعلق بإعادة الإدماج، لا تزال كولومبيا مصدر إلهام من حيث التنفيذ، كما وصفه الأمين العام. ومن المجالات التي يتجلى فيها ذلك عملية إعادة إدماج أكثر من ١٣ ٠٠٠ من الرجال والنساء المسرحين، بعد أن كرسنا في خطتنا الإنمائية الوطنية أننا سندعم كل وأي واحد منهم في جميع المجالات المضمونة إلى أن يصل هؤلاء إلى مستوى مناسب لإعادة إدماجهم في المجتمع.

وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أي بعد ثلاث سنوات ونصف من فترة إدارتنا، يمكننا أن نتكلم عن الإنجازات التي تجعل عملية إعادة الإدماج هذه عملية لا رجعة فيها - ٧٠ في المائة من الأشخاص الذين أعيد إدماجهم يتمتعون بالاكتماء الذاتي اقتصاديا، أي أكثر من ٩ ٠٠٠ مقال سابق. ومن الواضح أن استدامة تلك المشاريع الإنتاجية تتوقف في بعض الحالات على امتلاك الناس للأراضي ملكية قانونية. ولضمان استدامة المشاريع من منظور الأعمال، استثمرنا ٢٠ مليون دولار في شكل مساعدة فنية. ويستفيد من هذا الدعم ما يقرب من ٤ ٠٠٠ مشروع.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٦٠ في المائة تقريبا يحصلون الآن على التعليم الذي التمسوه، و ٧٧ في المائة منهم مرتبطون ببرامج العمل. وتغطي الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي أكثر من ٨٨ في المائة، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي. ولا يتوفر هذا المستوى من التغطية في أي مكان آخر غير كولومبيا.

وعلى نفس المنوال، التزمت الحكومة طوعا بتوفير السكن لهؤلاء السكان بوسائل مختلفة - القروض والإعانات وصناديق تحسين المساكن، لمن لديهم منازل، بالإضافة إلى استثمار ٢,٢ مليون دولار في إعانات الإسكان لحوالي ١ ٨٠٠ شخص في المناطق الإقليمية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه منذ عام ٢٠١٩، عندما كان من المقرر إغلاق المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج بشكل قانوني، أجرينا تحليلا سليما ومفصلا لكل منطقة. وخلصنا إلى أن العديد من هذه المناطق لا يمكن أن يستمر وجودها، وبعضها لأسباب أمنية، حيث لم يكن من المتوخى استخدام موقعها إلا على المدى

عن نحو ٢٦ في المائة من التنفيذ، وقد تجاوزنا هذا المستوى بكثير في جميع المؤشرات ذات الصلة. ومع ذلك، أود أن أشدد على ما قاله الممثل الخاص غيلمور، وهو أن الأساس قد وضع حتى نتمكن من مواصلة البناء على ما تم بناؤه بالفعل.

ويسرني أن المجلس، مثلنا، يقدر أهمية زيارة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لأنها كانت بمثابة تأكيد فيما يتعلق بالدراسة الأولية لكولومبيا واعترافا بأن الإطار المؤسسي الكولومبي قد استوفى المعايير الدولية وأنه يتسم بالشفافية الكافية.

ويتناول المجلس وتقرير الأمين العام أشكالاً أخرى من العنف. ونؤكد من جديد أنه على الرغم من أننا نعمل ما هو ضروري لتنفيذ الاتفاق، وهو، بلا شك، خطوة كبيرة إلى الأمام، ينبغي ألا نندع أنفسنا بالتلميح أو الاعتقاد بأن مصادر العنف هذه ترجع، بأي شكل من الأشكال، إلى عدم الامتثال للاتفاق. ولم يكفل الاتفاق تحديد جميع طرق الاتجار بالمخدرات، أو تعطيل الكارتلات التي كانت تعمل في كولومبيا منذ ما قبل توقيع الاتفاق، أو تلك التي تعمل في بلدان أخرى، ولكن لها تأثير على كولومبيا. وفيما يتعلق بالجماعات غير القانونية التي كانت موجودة من قبل والتي كانت تغذى دائما تجارة المخدرات وغيرها من الاقتصادات غير المشروعة، والتي تعد، في جملة أمور مروعة، المرتكب الرئيسي لجرائم قتل القادة الاجتماعيين وغيرهم، فإننا نعمل على معالجة تلك المسألة بالتوازي مع تنفيذ الاتفاق.

وأروكا مثال على ذلك، كما لاحظ السيد رويز ماسيو. في أروكا، فإن أعضاء جيش التحرير الوطني هم الذين لديهم تأثير، وهم الذين ينفذون هجمات. وتتولى الإدارة المعنية، التي تتألف من سبع بلديات، إدارة استثمارات قدرها ٤٥٠ مليون دولار. وتدير البلديات الأربع التي لديها برامج إنمائية تركز على الأراضي وحدها استثمارات قدرها ١٢٥ مليون دولار. وبالنسبة لتلك البلديات، فإن هذا المبلغ يعادل ١٠٠ سنة من الاستثمار، لولا تنفيذ الاتفاق.

وفي الأسبوع الماضي، اجتمع الرئيس دوكي ماركيز مع مجلس وزرائه بأكمله، ومن المقرر أن ألقى، يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير، بجميع الوكالات المسؤولة عن تنفيذ سياسة السلام مع الشرعية.

ومع ذلك، يجب أن نواصل بذل تلك الجهود، لأن هذا ليس نتيجة للتعليمات أو التدابير الاحترازية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. فإلعمل ما فتى يجري لفترة طويلة منذ تولي الرئيس دوكي ماركيز الحكم. وبالنسبة لتلك التدابير الخاصة التي يزيد عددها عن ٦٠ تدبيراً، لدينا أكبر ميزانية تناسبية في الوحدة الوطنية للحماية مقارنة ببقية السكان المشمولين بالحماية. ولم تكن التدابير التي اتخذها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في هذا الصدد تتعلق باعتماد تدابير أخرى، بل بتمويل التدابير التي سبق أن تقررت.

إننا نكن احتراماً عميقاً للعدالة الانتقالية واستقلالها. ومنذ اليوم الأول، كان الضحايا هم الأساس في سياستنا للسلام في ظل الشرعية. ويشكل ضمان حقهم في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر، فضلاً عن عدم التكرار، هدفاً حكومياً ووطنياً.

ولا تزال حكومة الرئيس دوكي ماركيز ثابتة في تخصيص الموارد اللازمة لأداء العناصر الثلاثة لنظام العدالة الانتقالية وضمن إحراز تقدم في توضيح الجرائم الخاضعة لولاية الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وهذا أمر يرغب فيه جميع الكولومبيين ولدينا ثقة كبيرة فيه. وتحقيقاً لهذه الغاية، ما فتئنا نعمل بالفعل مع السيد رويس ماسيو والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام على وضع خريطة طريق عملية لرصد الجزاءات.

وفيما يتعلق بمسألة المرأة والسلام والأمن، لدينا أحكام متعلقة بالشؤون الجنسانية في كل فصل من فصول عملية التنفيذ. وهناك ٢٦٥ ٣ امرأة مشمولة في عملية إعادة الإدماج، ٨٠ في المائة منهن تقريباً يشاركن بالفعل في مشاريع إنتاجية. كما توفر العديد من هذه المشاريع أماكن للرعاية - وهي بيئات تسمح للأمهات بالمشاركة في الأنشطة الإنتاجية من دون التضحية بواجباتهن في مجال الرعاية.

وأذكر بزيارة المجلس إلى كارتاخينا مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وهذا نموذج نمثل فيه للمعايير المحددة حيث تقوده ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة تركز على النساء والأطفال، فضلاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

القصير. وهذا هو الحال بالنسبة للمناطق في لا مكارينا وإلياري. لم يكن هناك مفاجأة، ولا تهديد غير متوقع. هذه ليست خطتنا وفي هذه الحالة، كنا نوصي بالنقل. وتم التفاوض على كل من النقل والاتفاق عليهما. وشاركت جميع كيانات الدولة واتخذت الاعتبارات الأمنية، بما في ذلك تدابير الصحة البيولوجية والأمن المادي. وفي كلتا الحالتين، حصلت الحكومة الكولومبية على المواقع النهائية، وبدأت مشاريع الإسكان والإنتاج، وهي في رأينا عمليات نقل ناجحة.

والمشاركة السياسية ضمانة أساسية، سواء بالنسبة لمن يعاد إدماجهم أو للضحايا. ويقوم أعضاء الكونغرس وممثلو حزب الكوميونات بمهامهم كممثلين للحزب. ونشير إلى أن انتخابات هذا العام ليست انتخاباتنا الأولى. لقد عقدنا بالفعل بعض الانتخابات المحلية، التي كانت من أكثر الانتخابات سلمية في السنوات الستين الماضية. وبفضل الحماية الخاصة التي وفرناها لمرشحي حزب الكوميونات - حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية سابقاً - لم يقتل أو يختطف أي منهم، ولم يسحب أي منهم ترشيحه. ونحن نستخدم هذه الخبرة الآن للتخطيط لأمن وحماية مرشحي حزب الكوميونات، ومن الواضح أن المقاعد الـ ١٦ التي، وفقاً للتشريعات المشتركة، تُكفل للضحايا وممثليهم، كما هي إرادة الشعب الكولومبي.

وبالنسبة للحكومة الكولومبية وجميع كيانات الدولة، كان أمن المقاتلين السابقين وأسرهم، وسيظل، دائماً أولوية. وعلى نحو ما قال الرئيس وكما كررت، فإن الهدف الوحيد لجميع الجهود التي بذلناها هو ألا تكون هناك تهديدات ولا وفيات. فكل حالة وفاة تؤلمنا ألماً كبيراً، ولا يمكن تبرير أي منها.

وبفضل تلك الجهود - ويجدر وضعها في سياق أن كولومبيا مرت بالعديد من عمليات نزع السلاح - فإن عملية نزع السلاح الحالية هي العملية التي شهدنا فيها وقوع أقل قدر من الآثار السلبية من هذا القبيل. فقد تضرر تحديداً نصف عدد من تضرر من المقاتلين السابقين في عملية إعادة الإدماج. ولم يكن هذا الانخفاض في العام الماضي فحسب، بل على مدى السنوات الثلاث الماضية.

لا يسعني إلا أن أعرب عن أسفي للأحداث التي وقعت في أراوكا وفي كالي قبل أسبوعين. فبالإضافة إلى الأعمال الإرهابية الخطيرة الأخرى التي تقوم بها تلك المنظمة، فإن تلك الحوادث تظهر مرة أخرى عدم استعداد الجماعة لتحقيق السلام.

وبالأصالة عن نفسي، وبصفتي ممثلاً لبلدي، وعضواً في الحكومة، ومتحدثاً باسم الرئيس، أعرب عن خالص امتناني للتعليقات التي أهديت خلال هذه الجلسة.

وعلى نحو ما قال الأمين العام، لا نزال نراهن على بناء السلام في كولومبيا. ونحن، بما حققناه من إنجازات، نظهر للعالم أن حل النزاعات والعنف لا يكون فقط بتوقيع الاتفاقات بل وبتنفيذها في ظل وجود تصميم سياسي، وتخطيط دقيق وتركيز على النتائج. وأدعو أعضاء المجلس، مثلما فعل سفير الهند وآخرون، إلى مواصلة دعمنا في رحلتنا، بما في ذلك مواجهة تغيير الحكومة في آب/أغسطس. فلنواصل البناء على ما تحقق بالفعل.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.  
رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

ومن بين المؤشرات الجنسانية المعمول بها البالغ عددها ٥١ مؤشراً، تم الوفاء بالفعل بنسبة ٥٧ في المائة منها أو أحرز تقدم كبير بشأنها. ويبلغ متوسط سجل الامتثال على الجبهة الجنسانية ٤٧ في المائة، مع مراعاة أنه جزء من عملية تنفيذ مدتها ١٥ سنة. وبدون أي التزام قانوني مسبق، أنشأت حكومتنا تخصيصاً للسلام والشؤون الجنسانية لمعرفة الموارد التي تخصص في ذلك الصدد بالضبط.

وعلاوة على ذلك، وإلى جانب أحكام الاتفاق النهائي وخطة تنفيذه، حققنا إنجازات هامة في سياستنا المتعلقة بإنصاف المرأة، حيث وضعنا خريطة طريق لما يجب أن نفعله على مدى السنوات السبع المقبلة.

وأخيراً، أود أيضاً أن أبرز أننا نواصل تنفيذنا الصارم للفصل المتعلق بالشؤون العرقية من الاتفاق، وتعزيز ٩٧ التزاماً، تم الانتهاء من ١٤ التزاماً منها - حوالي ١٤ في المائة. وفي نهاية العام الماضي، أشادت المنظمة الوطنية للشعوب الأصلية في كولومبيا بالرئيس. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها بكيان عام أو مسؤول لمساهمته في التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وقد لاحظنا أن تقرير الأمين العام يذكر جوانب لا تدخل في نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وأحد هذه الجوانب هو جيش التحرير الوطني، الذي يثير قلقنا جميعاً. ولهذا السبب،